توطين الصناعة الخدمية في المجتمع السعودي (دراسة اجتماعية تطبيقية على السياسة التصنيعية الحالية)

المقدمة:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات التنموية بالغة الأهمية في المملكة العربية السعودية. فمنذ إنشاء وزارة للصناعة عام ١٣٩٥هـ والدولة تدعم الحركة التصنيعية التي أصبحت مقوماً أساسياً لها وهدفاً استراتيجياً. والمتتبع للسياسة التصنيعية السعودية يجد نمواً ملحوظاً ليس فقط في ناتج الدخل الإجمالي الوطني بل وفى توسيع الأنشطة الصناعية وتشغيل الأيدي العاملة وجذب رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية.

ويمكن القول: إن الصناعة في حد ذاتها أصبحت نظاماً من نظم المجتمع السعودي المعاصر. وحينما نشير إلى خطط التنمية أو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن الإشارة إلى نظام الصناعة ودوره المتزايد في عملية التنمية. لكن نظام الصناعة الحديثة لم يعد يقوم على مجرد إشباع الحاجات وتلبية الطلب الاجتماعي وتشغيل الأيدي العاملة. بل أصبح يقوم على تطوير نمط الحياة الاجتماعية وسلم القيم الاجتماعية الملائم لما يسمى بمجتمع الصناعة الخدمية service industrial.

وهنا فإن هذا البحث يحاول أن يلقى الضوء على مدى قدرة السياسة التصنيعية الحالية في التحول من المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع صناعة المعلومات وأدوات المعرفة والانتقال من تصنيع السلع من أجل الاستهلاك إلى تصنيع التكنولوجيا الخدمية• وفى هذا السياق تأتى أهمية هذا البحث. فهذا البحث عبارة عن رؤية تقييمية للسياسة التصنيعية الحالية في ضوء التطورات العالمية بالغة التعقيد في الحركة التصنيعية. تلك التطورات التي شملت الجانب التقني والثقافي القيمي بحيث أصبح من العسير الفصل بين الحركة التقنية والحركة الثقافية القيمية.

ومن ثم تأتى هنا أهداف البحث وهى:

١. إعادة النظر في التخطيط الصناعي بحيث تتجاوز خطة الصناعة الحالية التركيز على إشباع الحاجات المادية أو الاقتصادية إلى إشباع الحاجات المعرفية الاجتماعية والثقافية.

• لقد شاع الخلط بين مفهومي التقنية والتكنولوجيا. والتقنية مفهوم يشير إلى الأدوات والوسائل. في حين أن مفهوم التكنولوجيا يشير إلى الجانب التقني والثقافي معاً. ولسوف نحدد الفرق بين المفهومين فيما بعد.

٢. انتقال التصنيع من فكرة المشروع الاقتصادي التقليدي إلى فكرة المشروع الثقافي الذي يهيئ العقل الاجتماعي للمشاركة في إعادة الإنتاج الثقافي والقيمي عبر أدوات ووسائل التكنولوجيا الخدمية.

ومن الملفت أن هذه الأهداف في مجملها أهداف تطبيقية يمكن أن تساعد الخبراء والمسئولين السعوديين في إعادة النظر للتصنيع لا كمجرد سياسة أو مبادئ تؤدى لإنشاء المصانع وتراكم السلع وزيادة الأسواق وإنما كأسلوب حياة وقيم اجتماعية جديدة تشجع على الإبداع والابتكار وخلق نظم تكنولوجية حديثة تدفع بالعقل الاجتماعي إلى تجاوز مرحلة التصنيع المادي الاستهلاكي إلى مرحلة تصنيع تكنولوجيا الخدمات أو الانتقال من مرحلة ما يمكن تسميته الاقتصاد الصناعي إلى مرحلة تصنيع أدوات ووسائل المعرفة الثقافية والقيمية. وهنا تصبح الصناعة أدوات ووسائل تكنولوجية تهدف إلى تقديم خدمات تلائم التطور الاجتماعي والثقافي وتعيد تشكيل مؤسسات ونظم المجتمع والعلاقات الاجتماعية والنظرة للحياة والمستقبل.

وفى ضوء ذلك يمكن تقسيم هذا البحث إلى جزأين متكاملين وهما:

الجزء الأول: التحليل السوسيولوجي للسياسة التصنيعية السعودية الحالية.

الجزء الثاني: التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الصناعة الخدمية.

أولاً: التحليل السوسيولوجي للسياسة التصنيعية السعودية الحالية

بدأت السعودية التصنيع الحديث شأنها شأن كثير من البلدان العربية بفكرة الإنتاج للسوق المحلى والاعتماد على الذات. ولقد تميزت خطط التنمية السعودية منذ عقد من الزمان بالترابط بين قطاعي التصنيع والاقتصاد بحيث لا نستطيع الفصل بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة المشروعات الصناعية من حيث الكم والإنتاج.

ويمكن القول: إن التصنيع دخل المجتمع السعودي كمشروع وليس كظاهرة تكنولوجية. وبعبارة أخرى دخل المجتمع السعودي مجال التصنيع الاقتصادي من مدخل إشباع الاحتياجات أكثر من مدخل التغير الاجتماعي. لذلك كانت الآثار الاجتماعية للتصنيع محدودة بحدود العلاقات الاقتصادية. ويرى كثير من علماء الاجتماع الصناعي أن التصنيع ليس مسألة إنشاء مصانع أو مؤسسات تعتمد على وسائل وأدوات إنتاجية معقدة. ولكن التصنيع توجه اجتماعي نحو التغير في الرؤى والأفكار والقيم. ومن هؤلاء العلماء اجبرن Ogburn وشنيدر Schneider.

إذ رأى اجبرن أن سيطرة التحول التكنولوجي على نظم المجتمع وعلاقاته تؤدى إلى التغير نحو التحديث الثقافي. [١] ويكمل شنيدر ما انتهى إليه أجبرن وربط بين التحديث الثقافي والتصنيع بحيث نظر للتصنيع كمؤشر أو دليل على انتقال المجتمع لمرحلة التحضر بما تعنيه من نشأة المدن وانحسار العلاقات الاجتماعية التقليدية وبلورة البناء الطبقي. [٢]

ولاشك أن السياسة التصنيعية السعودية الحالية كان لها دوراً كبيراً في تحول المجتمع السعودي إلى مجتمع اقتصادي صناعي بارز في المنطقة العربية. وكان لهذا التحول نقلة أو قفزة نوعية من الكم إلى الكم. صحيح أن لهذه النقلة أو القفزة النوعية أثاراً إيجابية في استراتيجية الاعتماد على الذات وتحمل أجهزة الدولة تحدى المطالب والاحتياجات المتزايدة من كافة شرائح المجتمع. لكن الآثار الاجتماعية للسياسة التصنيعية السعودية بشكل عام ما زالت متواضعة بالرغم من الخطوات الملموسة في هذا السياق للقطاع الصناعي الخاص أو الأهلي كما سنرى فيما بعد.

ولو نظرنا نظرة اجتماعية علمية لهذه النقلة أو القفزة النوعية في السياسية التصنيعية الحالية سنجد إنجازات كمية مضطردة في مجال التصنيع الاقتصادي السعودي جعلت السعودية دولة قادرة على تجاوز ثلاثة تحديات مجتمعة وهى:

١- إشباع السوق المحلى.

٢- الاتجاه نحو التصدير.

٣- جذب رؤوس الأموال في الاستثمار الصناعي.

وتبين المؤشرات الإحصائية أن عدد المصانع يتزايد كل خمس سنوات من عام ١٤٠٢• بمعدل ١٧٣ مصنعاً في صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات. وكان عدد المصانع في هذا المجال العام نفسه ٢٧٥ مصنعاً. والواضح أن عدد المصانع في هذا المجال كان الأعلى من حيث النسبة العددية. وبشكل عام فإن عدد المصانع في كل التخصصات يتزايد كل خمس سنوات من عام ١٤٠٢ ه بمعدل ٦٠٠ مصنعاً. وكان عدد المصانع في كل الصناعات العام نفسه ٩٩٤ مصنعاً. ولهذا يعتبر كل خبراء التصنيع أن ربع القرن الهجري بداية من عام ١٤٠٢ ه هو الفترة الزمنية التي يمكن الحديث فيها

[1] W. Ogburn ; " technology and social chang " ; Routhledge ; kegan poul ; london ; 1957

[2] أنظر megraw-Hill co، New york 1957 Schneider E " industrial sociolog ",

• راجع الإحصاءات الواردة في إدارة الإحصاء الصناعي حول المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي.

عن الاقتصاد الصناعي السعودي المتنامي. وهذا مؤشر على النجاح الاقتصادي الكمي للسياسة التصنيعية السعودية. لكن النجاح الاجتماعي أمر يحتاج إلى مناقشة وتحليل اجتماعي علمي.

إذ الملاحظ هو: أن زيادة عدد المصانع تتضمن على الفور زيادة في رؤوس الأموال وتحريك متنامٍ للأسواق وجذب للاستثمار وتشغيل للأيدي العاملة واتساع للمناطق الصناعية وتأكيد لمكانة السعودية دولياً وإقليمياً على صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية. غير أن الزيادة الكمية لم تتضمن بالضرورة تغيير القيم الاجتماعية السلبية نحو العمل الصناعي وبالذات لدى فئة الشباب السعودي.

ومازال الشباب السعودي يفضل العمل الوظيفي أو الإداري الضيق على العمل الصناعي المنتج على الرغم من اتجاه الدولة للتوسع في التعليم الفني والصناعي والمهني والتقني. وهنا كان لابد من الاعتماد على قوى العمل الأجنبية أو الوافدة في تشغيل القطاع الصناعي. ومع أن بعض المجالات التصنيعية الأهلية تم فيها استبدال قوى العمل الأجنبية بالوطنية. غير أن قطاع التصنيع- بنظرة إجمالية - تزيد فيه العمالة غير السعودية على العمالة السعودية. وهذا أبرز دليل على أن الزيادة العددية في التصنيع كانت تصب في مجال العلاقات الاقتصادية أكثر من مجالات الحياة الاجتماعية كالأسرة والمجتمع المحلى وتكوين جماعات العمل وتغير النظرة القيمية النمطية نحو العمل الصناعي.

ويرى كثير من علماء الاجتماع الصناعي أن الأسرة مجال من المجالات التي يمكن أن نرصد فيه مدى استجابة المجتمع للانتقال من التصنيع التقليدي غير المنظم إلى التصنيع الحديث المنظم الذي يغير من العلاقات التقليدية بين الزوجين والأولاد ويفرز قيماً جديدة تعتمد على التنوع في الأدوار والمكانات. [٣] وذلك لأن التصنيع من المفترض أن يؤدى إلى شغل أوقات الفراغ الأسرى ويُعلى من قيمة الإنتاجية في الأسرة ويقاوم النظرة التواكلية واعتماد الأبناء على الأبناء في نفقات الحياة ولاسيما نفقات الزواج والحياة الترفيهية ومتطلبات الحياة الاقتصادية. [٤]

ولاشك أن ضعف الآثار الاجتماعية للتصنيع السعودي في مجال الأسرة مشكلة من مشكلات التصنيع ليس في السعودية وحدها بل وفى بعض الدول العربية. وتعود هذه المشكلة في المقام الأول إلى أن التخطيط الصناعي يبدأ دائماً من المؤسسات العليا

[3] أنظر: على عبد الرزاق الجلبى، علم اجتماع الصناعة، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩٩ ص ص ٣٩٣- ٤٠٤

[4] أنظر: السيد عبد العاطى السيد: التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٦ ص ص ٢٦٧- ٣٢٦

للدولة دون مشاركة اجتماعية موازية تحول السياسة التصنيعية من مجرد قرارات إدارية إلى واقع اجتماعي يدفع بكل الشرائح الاجتماعية إلى السلوك الاجتماعي الملائم للفكر التصنيعي. ولهذا نجد بناء الأسرة السعودية بعيد عن مسألة الفكر الصناعي والمشاركة في الزيادة العددية في المصانع. بل الملاحظ أن بناء الأسرة السعودية اليوم – كوحدة اجتماعية من وحدات البناء الاجتماعي– يعتمد على الدخل الوظيفي أكثر من الدخل الإنتاجي الصناعي. ومعنى ذلك أن الزيادة في الكم الصناعي لابد أن يعاد توظيفه بحيث يترتب عليه تحسين في الكيف الاجتماعي الأسرى أو تحسين في شروط الحياة الأسرية بما يؤدى إلى تحول الحياة الأسرية من الحياة الثقافية التقليدية إلى الحياة الثقافية التصنيعية الإنتاجية.

ومع أن علماء الاجتماع الصناعي يؤيدون فكرة تغير بناء الأسرة من حيث الحجم كشرط حتمي يمهد للدخول في الحياة الصناعية. فإن هذه الفكرة ليست سليمة في حالة المجتمع السعودي. إذ رأى أجبرن وغيره أن تكنولوجيا التصنيع تصاحب الاتجاه نحو انكماش حجم الأسرة في عدد الأبناء. وقد يكون لهذا الرأي وجاهته في حالة المجتمع الغربي. [٥] لكن من الثابت تاريخياً أن قلة عدد الأبناء في الأسرة الغربية من مصاحبات الظروف السيئة للتصنيع وليس من الدوافع الإيجابية لانتشار التصنيع والانتقال إلى القيم الصناعية. وإضافة لذلك فإن المهم في حالة المجتمع السعودي – في ضوء ثقافته الإسلامية – ليس كم الأبناء وإنما توظيف هذا الكم قليلاً كان أو كثيراً في عملية التنمية الصناعية.

وإلى جانب الأسرة نجد علماء الاجتماع الصناعي يبرزون نشأة المجتمعات المحلية الجديدة كأثر من الآثار الاجتماعية الإيجابية للحياة التصنيعية. [٦]ويجب هنا أن نفرق بين فكرة المجتمع المحلى وفكرة المدن الصناعية الجديدة. ويقصد بالمجتمع المحلى الجديد كل مجتمع ينشأ مصاحباً للحركة التصنيعية بحيث يكون المجتمع المحلى نتاجاً لكثافة الأنشطة الصناعية. ولعل في كلمة محلى ما يشير إلى الامتداد المحلى أو العمراني. ولقد كان العلامة عبد الرحمن ابن خلدون سباقاً إلى ربط امتداد الصنائع بامتداد العمران أو الاجتماع الإنساني. وهذا الربط يدل على أن التصنيع يؤدى تلقائياً إلى نشأة المدن أو المجتمعات نشأة مصاحبة كأثر إيجابي من الآثار الاجتماعية لانتشار التصنيع.

---

[5] أنظر: السيد عبد العاطى السيد، التصنيع والمجتمع، مرجع سابق، الجزء الخاص بالتصنيع والتغير الاجتماعي.

[6] أنظر: على عبد الرازق جلبى، علم اجتماع الصناعة، مرجع سابق، الجزء الخاص بالصناعة والمجتمع المحلى.

أما نشأة المدن الصناعية فهي أثر إيجابي للسياسة التصنيعية السعودية الحالية أكثر من انتشار التصنيع بما يعنيه من اتساع المساحة الاجتماعية أو امتداد العمران البشرى. ولو نظرنا نظرة اجتماعية علمية لظاهرة المدن الصناعية في المجتمع السعودي لاتضح لنا أن إنشاء هذه المدن قام على أساس تطوير ما يسمى في وزارة الصناعة بظاهرة (توسيع الأراضي الصناعية). وهذه الظاهرة مفادها تلبية الطلب الاستثماري على الأراضي الصناعية في المناطق المكتظة بالسكان كالرياض وجدة والدمام والقصيم. وربطت وزارة الصناعة هيئة المدن الصناعية بتطور الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وهذا هدف إيجابي لا يمكن أن يقلل من نجاحه أحد.

غير أن البعد الاجتماعي في ظاهرة توسيع الأراضي الصناعية مازال ضعيفاً. ليس فقط في مسألة الامتداد العمراني ونشأة المجتمعات والمدن الجديدة. بل أيضاً في مسألة الاعتماد المتبادل بين المدن الجديدة والوسط الاجتماعي المحيط بها.

ولو تناولنا المسألة الثانية نجد مفارقة اجتماعية غريبة وهى: أنه على الرغم من التوسع في الأراضي الصناعية في المناطق المزدحمة بالسكان. فإن العلاقة الإيكولوجية الاجتماعية بين المدن الصناعية والوسط الذي أنشأت فيه علاقة غير واضحة وتحتاج من المسئولين إعادة النظر في فلسفة التوسع في الأراضي الصناعية من منطلق منهج علمي اجتماعي جديد.

ولو أخذنا المدينة الصناعية في القصيم كمثال تطبيقي على ذلك نجد ما يلي: •

- العزلة النسبية بين المدينة الصناعية والمؤسسات المحيطة بها. ولعل من يقوم بزيارة علمية صناعية فنية خالصة لهذه المدينة يتأكد من التطوير المستمر في نظم الإنتاج والإدارة. غير أن من يقوم بزيارة اجتماعية علمية يجد أن العلاقة الدينامية بين الصناعة والمجتمع المحلى لازالت في حاجة إلى تطوير اجتماعي.
- ومن لوازم العلاقة الدينامية بين الصناعة والمجتمع المحلى أن يقوم الأخير بإمداد الأولى بالقوى العاملة من مهندسين وإداريين وعمال وأدوات إنتاج وقطع غيار. وأن تقوم الأولى بإمداد الأخير بتحسين شروط البيئة وإشباع الاحتياجات.
- محدودية مجتمع القصيم في إمداد الصناعة بالقوى العاملة. فقوة العمل من أهل القصيم في هذه المدينة ما تزال ضعيفة. كما أن أدوات العمل وقطع الغيار تأتى في معظمها من خارج القصيم.

• تمت زيارة ميدانية للمدينة الصناعية بالقصيم بهدف الفهم العلمي لطبيعة العلاقة الإيكولوجية بين المدينة والوحدات أو المؤسسات الاجتماعية المجاورة لها.

- أنشأت المدينة الصناعية بالقصيم على الطريق بين بريدة وعنيزة. وهذا الطريق يعتبر في مجمله طريقاً يصلح للتفاعل بين الصناعة والمجتمع المحلى. إذ يوجد في هذا الطريق مؤسسات وطنية بالغة الأهمية كالجامعة والكهرباء والاتصالات والنقل. ومع ذلك فإن العلاقة الإيكولوجية الاجتماعية بين المدينة الصناعية وهذه المؤسسات – سيما الجامعة – علاقة ضعيفة وغير واضحة.

ومن أساسيات علم الاجتماعي الصناعي التطبيقية أن تكون بين وحدات البناء الاجتماعي علاقات متبادلة بهدف استمرار كل وحدة في أداء وظائفها بما يدعم من الاستقرار البنائي للمجتمع. إلا أن المدينة الصناعية بالقصيم يغلب عليها الحياة الذاتية في حدود السياسة الصناعية البحتة. ولو ركزنا على أهمية العلاقة المتبادلة بين الوحدات الاجتماعية في المجتمع – وبالأخص الوحدات المتجاورة – لتبين لنا فوات الفرص من التطوير والاستفادة في حالة اكتفاء كل وحدة بتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها دون النظر لأهمية العلاقات الإيكولوجية في تطوير أهدافها وتحسين مركزها البنائي في المجتمع.

وفى هذا السياق نجد كثيراً من فرص التطوير والاستفادة أهدرت بين الجامعة والمدينة الصناعية بالقصيم. وبادئ ذي بدء يجب الإشارة هنا إلى أن التجاور الإيكولوجي بين المدينة الصناعية بالقصيم وجامعة القصيم تجاور لا يوجد له نظير في السعودية على المستوى الإيكولوجي في نشأة المدن الصناعية. إذ لا تتعدى المسافة بين الوحدتين البنائيتين ثلاثة كيلو مترات وكأن المدينة الصناعية وجامعة القصيم في مربع مكاني يشبه مربع الإستاد الرياضي. ومع ذلك ضاعت سنوات لم تتعمق فيها علاقات التبادل العلمي والمعلوماتى.

ومن الملفت للنظر وجود قسم للاجتماع بجامعة القصيم على استعداد للتعاون الإيكولوجي مع المدينة الصناعية. وبخاصة أن قسم الاجتماع تُدَرسُ فيه مادة حيوية وهى: مادة علم الاجتماع الصناعي التي تتناول بالتحليل العلمي الاجتماعي موضوعات هامة مثل: نظم الإنتاج الصناعي وإدارة المصانع وساعات العمل والخدمة الاجتماعية للعمال ومبادئ العلاقات الإنسانية في الصناعة. فضلاً عن مسألة الأمن الصناعي. تلك المسألة التي تشغل اليوم اهتمام العالم المتقدم في ظل نظم التعقد التكنولوجي وتجاوز مرحلة إحلال الإنسان بالآلة إلى مرحلة إحلال الآلة بالآلة.

ولا تقوم فكرة الأمن الصناعي في معناها الحديث على الفكرة التقليدية التي تركز فقط على حماية المنشآت من الحريق أو الإتلاف. • وهى الفكرة التي جعلت من

• ولهذا تطرح الصناعة الخدمية مفهوماً جديداً للأمن الصناعي يقوم على الاستقرار وحفظ المعلومات وحمايتها بحيث يكون الأمن الصناعي جزءً من نظرية شاملة للأمن الاجتماعي والثقافي. وهنا يتحول

أصحاب المصانع يعتقدون أنه كلما أحكمت وسائل الضبط والرقابة كلما أمكن التوصل إلى الأمن الصناعي. ولذلك كان من نتائج هذه الفكرة القديمة أن انكمشت الوحدات الصناعية في حدودها بحيث أصبحت وحدات شبه مغلقة.

وهنا نشأ إطار جديد للأمن الصناعي يقوم على العلاقات الإيكولوجية المتبادلة بين المدينة الصناعية والمؤسسات الفاعلة التي تشغل مكاناً اجتماعياً بجوارها وتؤدى دوراً تنموياً يضاف إلى الحصيلة التنموية الشاملة للمجتمع. كما أن الأمن الصناعي أصبح يقوم على الأمن النفسي والفكري للقوى العاملة بما يجعلها تقدم أفضل ما عندها لصالح العمل الصناعي واستقرار المجتمع.

ومعنى ذلك أن الولاء الوطني للعمل الصناعي مسألة شعور وليس مجرد نظم تقليدية من الضبط والحماية التي تبدو من حيث الشكل توجه جل اهتمامها للمنشآت والأدوات والأشياء وتغفل العنصر البشرى الفاعل من الرعاية والاهتمام. [7]مع أن هذا العنصر الإنساني لو تم رعايته اجتماعياً وأخلاقياً وثقافياً سيكون السبب المباشر في تحقيق الأمن الصناعي بالولاء وليس بالكلام أو الأمنيات.

وهذا مبدأ إسلامي رفيع. ذلك المبدأ الذي يعتمد في المحافظة على الأشياء والممتلكات ومكتسبات المجتمع التنموية بالمحافظة على النفس والعقل والبدن. ومن ثم تنشأ علاقة مضطردة بين الشعور بالولاء وامتداد الأمن الصناعي من الحيز المكاني الضيق أو من أسوار المدن الصناعية إلى كل العلاقات والمؤسسات والوحدات البنائية للمجتمع.

وفى ضوء ذلك نجد ضرورة لأن يكون للمنهج الاجتماعي العلمي مكانته في التوجه الجديد للمدن الصناعية في المجتمع السعودي. ذلك المنهج الذي يركز على بنى الإنسان أو الشخصية الصناعية بالتوازي مع التوسع في بناء الأراضي الصناعية. إذ الملاحظ أن المنهج السائد اليوم هو: المنهج الرياضي الإحصائي أكثر من المنهج

الأمن من مجرد حماية الأشخاص والمنشآت إلى حماية الأفكار والقيم والنظام الثقافي برمته. ومن ثم أصبح الأمن مسألة صناعة وليس مسألة قرارات أو إجراءات. والمقصود بصناعة الأمن: الشعور الجماعي بالمكتسبات التنموية والمشاركة الجماعية فى الحفاظ عليها وحمايتها بالسلوك القيمى الثقافي الملائم.

[7] نشأت مدرسة العلاقات الإنسانية في الصناعة كرد فعل لاهتمام أصحاب المشروعات الصناعية المفرط بتحسين عملية الإنتاج الصناعي من حيث الكفاية التقنية والكفاية المهنية. وهنا لم يأخذ البعد الاجتماعي الإنساني حظه من الدراسة العلمية. فنشأت مدرسة العلاقات الإنسانية لتسد هذه الفجوة وتبرز أهمية العلاقات الإنسانية ورفع الروح المعنوية في زيادة الإنتاج وحماية الأدوات والمنشآت. لمزيد من التفاصيل أنظر المصدر التالي:

فاروق العادلى: علم الاجتماع الصناعي، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٨٨

الاجتماعي العلمي. والدليل على ذلك أن واقع الحركة الصناعية في سجلات وزارة الصناعة عبارة عن وقائع رياضية صناعية وهى:

- عدد المدن الصناعية.
- عدد المرافق والتجهيزات الصناعية.
- المساحة الإجمالية للأراضي الصناعية بالمتر المربع.
- قيمة المشاريع الصناعية بالريال.
- قيمة الاستثمار الأجنبي في المشروعات الصناعية.

ولاشك أن هذه الوقائع بالغة الأهمية. بل إنها وقائع تُعرَضُ في إطار منهج إحصائي تصبح بموجبه وقائع موثقة يُعتَمدُ عليها في البحث العلمي كما هو حال هذا البحث. ولكن يجب أن تكون لهذه الوقائع أبعاداً اجتماعية نعرف من خلالها طبيعة العلاقة بين النمو الصناعي والمجتمع. لأن النمو الصناعي ليس فقط مسألة أرقام بل أيضاً مسألة آثار تنموية اجتماعية وثقافية.

ومن أبرز هذه الآثار – وإن كان مضمراً في شكل إنجازات وقفزات صناعية – ما توجهت إليه الدولة من توسيع لدور القطاع الأهلي في السياسة التصنيعية. ولقد اتخذت الدولة خطوة إيجابية مهمة لها معنى بنائي عميق في توطيد العلاقة بين الحركة التصنيعية والمجتمع السعودي. وهذه الخطوة هي ترك القطاع الخاص يعمل في الاستثمار الصناعي من حيث التمويل والإنشاء والإدارة. ومع أن الدولة احتفظت بحق التخطيط والإشراف على المشروعات الصناعية فإن هذا الحق لم يعوق الجهد الأهلي في الاستثمار الصناعي. بل زاد الطلب الأهلي على الأراضي الصناعية. إذ إن التخطيط والإشراف مسألة إجراءات نظامية توفر المناخ الملائم للتصنيع وضمان لزيادة الاستثمار الأهلي في المشروعات الصناعية التنموية. [٨]

[8] للقطاع الخاص أهمية تنموية في السياسة التصنيعية السعودية. ولقد حرصت أجهزة الدولة على تقديم كافة التسهيلات النظامية لنجاح هذا القطاع وضمان فعاليته التنموية. لكن مازال هذا القطاع يحتاج إلى دعم وتطوير من حيث الأهداف والتحول إلى الصناعة الخدمية. لذلك تؤكد بعض الدراسات أن مشكلات الصناعة السعودية الحالية سواء في الطاقة الإنتاجية أو معدات وتقنيات الإنتاج والقوى البشرية تعوق من التحول الصناعي المأمول بل وربما تؤثر بالسلب على المكتسبات الصناعية التي تحققت. لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

عمر بن حمود الحمود: من أجل صناعة لا تذروها الرياح في المملكة العربية السعودية، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة ٢٠٠٤ ص ص ٤٠٤– ٤٠٧

وتعتبر الشركة السعودية (سابك) مثالاً حياً على نجاح العلاقة بين المجتمع الأهلي الاستثماري والسياسة التصنيعية السعودية. وتهدف الدولة من إدخال القطاع الخاص في التخطيط الصناعي إلى ما يلي:

- رفع دور القطاع الصناعي وغيره من القطاعات غير النفطية في الناتج الوطني
- استيراد أو نقل أحدث التقنيات العالمية إلى السعودية.
- تربية أجيال من الشباب السعودي قادر على الإنتاج التقني.
- إيجاد تقنيات سعودية تعزز دور السعودية الصناعي الحضاري بين الأمم المتقدمة.

والمعروف في الوسط الصناعي أن شركة سابك تشكل مجمعاً صناعياً ضخماً يضم أكثر من مائة مصنعاً. [٩] ولو قمنا بتحليل شركة سابك من وجهة نظر علم الاجتماع الصناعي سنجد أن لهذه الشركة آثاراً اجتماعية تنموية ثقافية في المجتمع السعودي.

وتعتبر عملية السعودة من أبرز الآثار الاجتماعية. إذ تتجاوز نسبة العمالة السعودية بكافة أشكالها أكثر من ٧٧%. وهذه النسبة لها مدلولها الاجتماعي في الحياة الأسرية والحضرية والعمرانية في المجتمع السعودي. صحيح أن هذه النسبة تعتبر متواضعة بالقياس إلى نسب العاملين غير السعوديين في القطاع الصناعي للدولة برمته. لكن مع زيادة قدرات القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي يمكن إحلال العمالة الوافدة بالعمالة السعودية مضاهاة بشركة سابك.

وتعتبر القدرات الصناعية المتزايدة لشركة سابك في تلبية احتياجات السوق المحلى من الزراعة والتوسيع العمراني ومستلزماته الصناعية من الأسمدة والحديد والصلب والبتروكيماويات من أبرز الآثار التنموية. أضف إلى ذلك ما تتمتع به شركة سابك من إمكانات تقنية رفيعة المستوى جعلت المنتج الصناعي السعودي قادراً على المنافسة الدولية بحكم عمليات التصدير وزيادة الطلب الدولي على منتجات سابك. أما أبرز الآثار الثقافية لشركة سابك هي:

- تشجيع البحوث العلمية ودعمها مادياً في مجال التقدم الصناعي والتقني.

---

[9] حول إسهامات سابك في النمو الاقتصادي والصناعي أنظر في المصدر التالي:

وزارة الصناعة: الصناعة والكهرباء قفزات جبارة وإنجازات باهرة، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ

- إعداد الأجيال الشابة التي تتوافر فيها قدرات الابتكار والاختراع.
- تنمية المهارات الفردية والجماعية على العمل الصناعي المتقدم.

ولو تأملنا هذه الآثار يتبين لنا أن المنهج العلمي الاجتماعي في السياسة التصنيعية للقطاع الخاص أو الأهلي أكثر وضوحاً وفاعلية في حالة شركة سابك. وبالرغم من ذلك فإن سياسة التصنيع الحالية برمتها مازالت في حاجة إلى توسيع هذا المنهج لكي نضمن انتقال المجتمع السعودي من مرحلة الاقتصاد الصناعي إلى مرحلة الصناعة الخدمية. لكن هذا التحول أو الانتقال المهم في الحياة الصناعية السعودية يتطلب أن تشمل السياسة الصناعية تكوين جماعات العمل التقنية. [١٠]

ويقصد علماء الاجتماع الصناعي بجماعات العمل التقنية جماعات العمل التي تنشأ بشكل مرتب ومنظم لإنجاز أعمال ذات طبيعة مهنية متخصصة في المجتمع الصناعي. ومثل هذه الجماعات التخصصية كجماعة العمل التقني في مجال السيارات ومجال التبريد ومجال الصناعات المعدنية في حاجة إلى توسيع من حيث الكم والكيف. إذ يلاحظ في نظام التشغيل الصناعي أن تكوين هذه الجماعات يعتمد على المجهود الخاص بكل مؤسسة أو شركة أكثر بكثير مما يعتمد على التخطيط التعليمي في المدارس والمعاهد والجماعات. صحيح – كما أسلفنا – أن الدولة اهتمت بالتعليم الفني والتقني والمهني. لكن لابد من ربط هذا التعليم باحتياجات السياسة التصنيعية على المدى المتوسط والبعيد.

إذ ما الفائدة الاجتماعية الصناعية التي تعود من هذا النوع التعليمي ومعظم الخريجين لم يتأهلوا تربوياً وتعليمياً للدخول في عالم الصناعة المتخصصة ؟ ومن ثم سيظل السوق الصناعي السعودي يعتمد على العمالة الوافدة الجاهزة أو المدربة. [١١]

---

[10] لاشك أن عملية العمل الصناعي عملية معقدة يدخل فيها الجانب الاجتماعي مع الجانب التقني والثقافي. ولذلك لا يمكن بناء أي مشروع أو مؤسسة صناعية حديثة بدون فهم عملية العمل الصناعي من الزاوية الاجتماعية والتكنولوجية. لمزيد من التفاصيل حول عملية العمل الصناعي أنظر المرجع التالي: سعد عيد مرسى بدر: عملية العمل: مدخل في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٩٢

[11] ومن المؤكد أن السياسة التصنيعية السعودية من زاوية القوى العاملة الوطنية تواجه مشكلة جغرافية. إذ على الرغم من انتشار ظاهرة التصنيع في المناطق السعودية ذات الكثافة السكانية العالية. فإن ذلك لا يدل على أن معظم أفراد هذه القوى من العمالة السعودية. وهنا وجد بعض الباحثين ضرورة الربط بين التوزيع الجغرافي للسكان السعوديين والتوزيع الجغرافي للصناعة. لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة المهمة أنظر المرجع التالي:

محمد عبد الله المشخص: الجغرافيا البشرية المعاصرة للملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، دار كنوز المعرفة، جدة، ٢٠٠٤م ص ص ١٨١– ١٨٦

لذلك لا مفر – في المرحلة القادمة – من توسيع الارتباط بين ما نسميه بالتعليم الصناعي الخدمي واحتياجات المجتمع الصناعي من جماعات العمل المهنية. ويمكن في هذا الشأن أن يساهم القطاع الخاص في إعداد كوادر العمل الصناعي بإنشاء الورش والمدارس والمعاهد التي تمده بما يحتاجه من المهنيين كماً وكيفاً.

وهذه المسألة ستحتاج لبعض الوقت. لأن قيم العمل الصناعي مازالت قيماً بعيدة عن الصدارة الفكرية في تصورات الناس ولاسيما الشباب منهم. ولهذا لابد من تقديم الحوافز المادية والمعنوية لجذب الشباب من المرحلة المتوسطة للتعليم الصناعي. سيما هؤلاء الذين لا يرغبون أو لا يستطيعون مواصلة التعليم الجامعي لأسباب اقتصادية أو شخصية.

ولاشك أن التوسع المتواصل من الآن فصاعداً في التعليم الصناعي المهني التخصصي المرتبط عموماً بالسياسة التصنيعية للدولة، سيدفع بالمجتمع السعودي إلى درجة المجتمع الصناعي المتقدم في كافة مجالات الأنشطة السعودية. إذ مازالت الأنشطة الصناعية السعودية أنشطة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي الاقتصادي.

وهذه الأنشطة هي: •

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات.
- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود.
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث.
- صناعة الورق والطباعة والنشر.
- الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية.
- صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج.
- الصناعات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.
- صناعات متنوعة أخرى.
- النقل والتخزين.

• لمزيد من التفاصيل حول تطور هذه الأنشطة من حيث عدد العمالة ورؤوس الأموال سيما في بداية النهضة الاقتصادية الصناعية من عام ١٤٠٢ راجع البيانات والجداول الواردة في إدارة الإحصاء الصناعي.

والصناعات ذات الطابع الاستهلاكي المادي صناعات تنموية اقتصادية. [12] تلك الصناعات التي تشبع احتياجات الإنسان الغذائية والمعيشية والمادية أكثر من الاحتياجات المعرفية والثقافية. ومهما كان رُقِي الوسائل والأدوات التقنية المستخدمة في الصناعات الاقتصادية – سواء أكانت مصنعةَ محلياً أو خارجياً – فإن المنتج الصناعي منها: منتج استهلاكي يشبع الحاجات والمطالب غير المعرفية والثقافية. وهذه المرحلة من التصنيع لابد من معالجة مشكلاتها – أولاً – ثم الانتقال منها إلى مرحلة الصناعة الخدمية التي تقوم على التصنيع التقني اللازم لعمليات الإنتاج المعرفي والثقافي.

ولقد تبين من خلال التحليل الاجتماعي العلمي للسياسة التصنيعية السعودية عدة مشكلات اجتماعية تصنيعية رئيسة وهى: •

- العمالة غير السعودية.

[12] لقد نشأ مفهوم الاقتصاد الصناعي في ظل تطور الصناعة وتحولها من عمل غير منظم إلى مشروع اقتصادي يهدف إلى الربح وإشباع الحاجات. وهنا ارتبطت السياسات التصنيعية في البداية بعملية التنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم. لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة أنظر المرجع التالي:

محمد أزهر سعيد السماك: أساسيات الاقتصاد الصناعي، جامعة الموصل ١٩٨٤

ومع أن التحولات العالمية المعاصرة تجاوزت هذه السياسات التقليدية. فإن المأمول أن تتجاوزها المملكة العربية السعودية في المرحلة المقبلة بحيث تكون السياسة التصنيعية المقبلة سياسة تهتم بصنع العقول وإعادة الإنتاج الثقافي الاجتماعي. وهذا يعنى أن الاقتصاد سيصبح عامل التنمية الصناعية بعد أن كانت الصناعة عامل التنمية الاقتصادية. ولهذا لابد أن يعاد النظر في السياسات الصناعية التي تحصر مفهوم الصناعة والعلاقات الصناعية في توجهات اقتصادية مغلقة كالتصنيع الخفيف والثقيل والتصنيع للتصدير والتصنيع التحويلي وغير ذلك من التوجهات الصناعية القديمة. ولا يعنى ذلك التخلي عن الإنتاج الاقتصادي الصناعي أو ربط الحركة الصناعية بالتنمية الاقتصادية. بل يعنى تطور هذه الحركة وانفتاحها أو تحررها إلى مسارات أقوى وأعمق بحيث يساهم النمو الاقتصادي في توطين الصناعات التي تشبع الحاجات الاجتماعية الثقافية بعد أن أشبعت الحاجات المادية أو الاقتصادية في صناعة الغذاء والكساء ومواد العمران البشرى وغير ذلك من الصناعات الاقتصادية التي تقوم على الاستهلاك المادي ولا تقوم على الأداء أو تقديم الخدمة الثقافية.

• ويمكن القول: أن هذه المشكلات الاجتماعية التصنيعية لابد من مواجهتها مجتمعياً. وهنا لا يجب أن تتحمل أجهزة الدولة حل المشكلات مع تقديم الدعم ورسم السياسات. وتعتبر شركة سابك من النماذج الجيدة التي لابد من تكريرها على مستوى الوطن العربي من حيث المشاركة الأهلية أو المدنية مع جهود الدولة في عملية التنمية الصناعية. إذ مازالت الدول العربية تواجه مشكلة المركزية في العمليات التنموية الصناعية. ولاشك أن ذلك أضعف من إمكانية التكامل الصناعي العربي. لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الصناعة العربية أنظر المرجع التالي:

يوسف حلباوى: الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، بدون تاريخ ص ص ٦١ – ٨٩

- غياب الأسرة السعودية عن المشاركة القيمية في حركة التصنيع السعودية.
- قيم العمل الصناعي لا تأتى في صدارة قيم العمل لدى الشباب السعودي.
- العزلة الإيكولوجية بين الوحدات الصناعية والوحدات والمؤسسات المجاورة لها.
- غياب مفهوم جماعات العمل المهنية المتخصصة بتنوع العمل الصناعي.
- عدم الارتباط القوى الواضح بين حركة التصنيع والتعليم الفني والتقني والمهني.
- تركز الحركة الصناعية في المدن المزدحمة بالسكان.
- عدم الاستفادة القصوى من الحركة التصنيعية في إنشاء مجتمعات محلية جديدة
- وما يترب عليها من ظواهر التحضر والعمران وتوزيع السكان وإيجاد فرص للعمل والزواج.

ويمكن القول أن معالجة هذه المشكلات – في الحالة التصنيعية الخاصة بالسعودية – من الممكن أن تأخذ من خمس إلى عشر سنوات على أقصى تقدير. ولاسيما وأن المنتج الصناعي السعودي من حيث الكم مبهراً ويعبر عن نفسه بثقله وجودته في الأسواق المحلية والعربية والدولية. وهنا لابد من تطوير الكيف الاجتماعي لهذا الكم الإحصائي. وهذا التطوير – كما أسلفنا – يعتمد في جانب كبير منه على المنهج الاجتماعي العلمي.

والمنهج الاجتماعي العلمي هو: في الدراسات والبحوث التي تقام بصورة دورية على الحركة التصنيعية السعودية في إطار علم الاجتماع الصناعي. فهذا الفرع العلمي نشأ في قلب الحركة التصنيعية في أوربا وأمريكا. ولابد من الاستفادة من منهجه وأدواته ومفاهيمه التحليلية في معالجة مشكلات التصنيع السعودي كما في هذا البحث.

وفى الواقع إن عدم وضوح الأبعاد الاجتماعية في أي سياسة تصنيعية من شأنه أن يؤدى إلى مشكلات اجتماعية ذات طابع صناعي. لكن في الحالة التصنيعية السعودية نجد أن هذه المشكلات إفرازاً لسرعة الحركة التصنيعية وليست إفرازاً لعيوب جوهرية أو لخلل في الهيكل التصنيعي السعودي ذاته من حيث الأفكار والتقنيات والمنتج الصناعي. [١٣] والدليل على ذلك التوسع الكمي الرأسي (الحكومي) والأفقي (الأهلي) في القطاع الصناعي السعودي كما أشرنا سلفاً. لكن الإصرار السعودي على تسجيل معدلات عالية في التوسع التصنيعي الكمي الرأسي والأفقي لا يتوقع أن يوازيه في السرعة الحركة في الكيف الاجتماعي ولاسيما في تعديل القيم الاجتماعية أو استجابة الإنسان السعودي إلى المتطلبات الثقافية التي من شأنها أن تحول المجتمع برمته من مجتمع الاقتصاد التصنيعي إلى مجتمع التصنيع الخدمي.

وهذا يتطلب تحليل أهداف السياسة التصنيعية تحليلاً علمياً اجتماعياً بهدف كشف عدم التوازن بين الحركة الكمية والحركة الكيفية في السلوك التصنيعي السعودي. وتقوم السياسة التصنيعية السعودية على الأهداف التالية:

[13] وهنا لابد من الإشارة إلى قضية هامة وهى: إن تطور الثقافة التصنيعية السعودية مرتبط بتغير الأفكار والقيم غير الملائمة لعملية النهضة الصناعية المتواصلة. ولهذا يوجد فارق كبير بين أفكار وقيم الشباب التي تفضل العمل الإدرار والوظيفي الشكلي غير المنتج على العمل الصناعي المنتج والأفكار والقيم التقليدية التي ترتبط بالتراث والهوية الوطنية. والواضح أن أفكار وقيم الشباب توضع – في هذا السياق – في إطار الثقافة التقليدية غير الملائمة لمتطلبات العصر وتحديات العولمة. لكن القيم التقليدية التي ترتبط بالتراث والهوية تعكس الحالة النفسية الاجتماعية لتاريخ الأمة حتى وإن كانت تحتفظ بنمط من الحرف والصناعات البسيطة. حول هذه النقطة يمكن الرجوع للمصدرين التاليين:

- سعد العبد الله الصويان: الثقافة التقليدية في المملكة العربية السعودية، الجزء الثالث، الحرف والصناعات، الطبعة الأولى، دار الدائرة للنشر والتوثيق، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م
- وزارة الصناعة والكهرباء السعودية: تطور الصناعة خلال مائة عام ١٣١٩– ١٤١٩

وبناءً على ذلك فمن الخطأ الاعتقاد أن سرعة الحركة التصنيعية السعودية أو الانتقال من التصنيع الاستهلاكي إلى التصنيع الخدمي يعنى التخلي عن القيم التقليدية التي ترتبط بالتراث والهوية الوطنية. وإنما تعنى بالضرورة التخلي عن القيم التقليدية التي تعوق من السرعة المضطردة للحركة التصنيعية. ولقد كان لعلماء الاجتماع الصناعي في الغرب دوراً بارزاً في كشف الأفكار والقيم التي تأخر النمو الاقتصادي والصناعي منها على سبيل المثال: رفض المشروع الخاص، ضياع الوقت، الميل للأعمال السطحية غير المنتجة. وعلى كل حال يمكن استعراض العلاقة بين التصنيع وحركة الفكر الاجتماعي في المرجع التالي:

السيد حنفي عوض: علم اجتماع العمل الصناعي، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٩٨٨

- توسيع مجالات النشاط الاقتصادي الصناعي.
- ربط النشاط الاقتصادي بعملية التنمية الوطنية بما تعنيه من رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- التحديث المستمر للوسائل والأدوات التقنية.
- تطوير التدريب والتأهيل ونظم الإدارة.
- توفير المنتج الصناعي على المستوى المحلى والدولي.
- التنافس الدولي في الجودة وارتفاع معدلات التسويق والطلب.

والواضح من هذه الأهداف أن السرعة في التصنيع تتجه إلى الكم أما الكيف الاجتماعي فما زال بطيئاً في الحركة. [14]وهذا البطيء أو عدم التوازن في الحركة بين التغير التصنيعي (كمتغير مادي) والتغير الاجتماعي الثقافي (كمتغير كيفي) من الممكن أن يكون ظاهرة طبيعية لو أن المتغير الكيفي هو الذي يقود أو يؤدى للمتغير الكمي. لكن العكس هنا هو الحاصل. ولهذا كان لابد أن تتضمن السياسة التصنيعية السعودية المتغير الكيفي في عملية التصنيع بحيث تصبح الحركة التصنيعية استجابة للقيم السعودية مع كونها استجابة لحركة رؤوس الأموال وإشباع الحاجات ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وبدون هذه الاستجابة المتوازنة فإن ذلك يعنى وجود ظاهرتين وهما:

- التوقف التصنيعي عند مرحلة الاستهلاك أو إشباع الحاجات المادية فحسب.
- ترسيخ القيم الاستهلاكية.

ومن المؤكد أن استمرار هاتين الظاهرتين سيؤجل من الانتقال السعودي إلى مرحلة التصنيع الخدمي. لذلك لا مفر من إعادة التوظيف الاجتماعي العلمي للسياسة التصنيعية السعودية الحالية. فمثل هذه الخطوة تواجه المشكلات الاجتماعية التصنيعية و تمهد في الوقت نفسه الطريق الاجتماعي القيمى إلى مرحلة التصنيع الخدمي. وهذه المرحلة لا يمكن استيرادها من الخارج. لأنها ليست مجرد أدوات وتقنيات. وإنما مزاج نفسي اجتماعي وقدرة عقلية وقيم وطنية وثقافة إسلامية. لهذا كانت فكرة توطين

[14] ومن الجدير بالذكر أن السرعة في التنمية الصناعية نحو الكم على حساب الكيف. كانت سمة تسم التوجه النظري في البحوث الصناعية في المملكة العربية السعودية. ولهذا فهم الباحثون عملية التصنيع أو ما كان يسمى " التركيب الصناعي " من الناحيتين الفنية والاقتصادية. أما الناحية الاجتماعية الثقافية والقيمية منها على وجه الخصوص، لم تكن تشغل بال الباحثين حينذاك. أنظر على سبيل المثال في الدراسة السعودية المبكرة التالية:

التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والاقتصادية واحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية بالرياض، محرم ١٣٩٣ه

الصناعة الخدمية تعنى: إعادة اكتشاف الذات الثقافية القيمية السعودية في ثوب معاصر يصلح معها ظهور الاختراعات والابتكارات والاكتشافات وغير ذلك من قنوات إثبات الذات في الحياة المعاصرة بين الأمم والدول في عصر لا يعترف إلا بالتنافس والقدرة على العطاء والتفوق المعرفي والمعلوماتى والثقافي.

وفى إطار ذلك نقول: إن توطين الصناعية الخدمية في المجتمع السعودي مسألة تحدى حضاري لا يفلح فيها النقل من الآخرين أو تقليدهم أو تكريرهم في المنتج المعرفي الثقافي المصاحب لعملية الصناعة سيما الصناعة الخدمية منها. [١٥] وإنما الفيصل فيها هو: إثبات الذات الوطنية في الانتقال أو التحول من عصر مجتمع الاقتصاد الصناعي أو الصناعة الاستهلاكية المادية إلى عصر مجتمع المعلومات أو مجتمع صناعة المعلومات بأدوات ووسائل الإنتاج المعرفي الثقافي.

ولاشك أن هذا التحدي الحضاري ليس من قبيل الظهور أو فرض الذات على الآخرين دولياً ومحلياً. وإنما من قبيل تحسين شروط الحياة الاجتماعية السعودية بتحسين القدرة على التفكير والإبداع. بعد أن كان التحدي هو: إثبات القدرة في الاعتماد على الذات في إشباع الحاجات المادية. وهنا فإن هذا البحث يلفت المسئولين وصناع القرار إلى أهمية الأخذ في الاعتبار ضرورة عدم توقف السياسة التصنيعية عند الصناعات الاستهلاكية. بل لابد من إعادة التوظيف الاجتماعي العلمي للحركة التصنيعية بحيث يتم تجاوز قيم الاقتصاد الصناعي إلى قيم صناعة الخدمات.

ثانياً: التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الصناعة الخدمية

وهنا يجب أن لا يفهم من كلمة التحول أن السياسة التصنيعية لابد أن تتخلى عن التصنيع الاقتصادي بغاية الاستهلاك. بل إن التحول يعنى التطور في أهداف الحركة التصنيعية بحيث ألا تتوقف أهداف التصنيع السعودية عند مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية. إذ ليس من المعقول أن يتوقف الطلب الاجتماعي على السلع الزراعية والعمرانية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأخرى. بل يمكن القول في هذا السياق: أن تقدم المجتمع صناعياً لا يمكن أن يتحقق بدون نجاح المجتمع في الاقتصاد الصناعي الذي يلبى احتياجات السوق المحلى ثم التوجه إلى التصدير والتنافس الدولي.

---

[15] وهنا انتهى الزمن الذي كان توطين الصناعة يفهم فيه على أنه عملية توزيع للصناعات الاستهلاكية في المدن الكبرى. ومن المعروف أن المنطقة العربية برمتها أخذت توطين الصناعة خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية على هذا النحو. وقد كان ينظر لتوطين الصناعة في ضوء ثلاث عوامل رئيسة: الثقل السكاني – المواد الخام – النقل. لمزيد من الفهم أنظر المرجع التالي:

عبد العزيز الحاج أحمد: الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٨م

ولقد حان الوقت للتوسع أو التحول إلى مرحلة تصنيعية أرقى وهي مرحلة الصناعة الخدمية. ومصطلح الصناعة الخدمية يفيد الصناعات التي لا تتعلق بالمأكولات والصناعات الغذائية أو بالمطالب المادية العمرانية اللازمة للحياة الإنسانية. ولو نظرنا نظرة اجتماعية علمية للأنشطة الصناعية السعودية السابقة سنجد أنها تصب في الصناعة غير الخدمية.

والصناعة غير الخدمية أو الاستهلاكية تعتمد على الوسائل والأدوات التي صنعت بغرض الإنتاج الاقتصادي أو بهدف إنتاج السلع التي تلبى المطالب والحاجات الإنسانية المتجددة. أما تصنيع التكنولوجيا الخدمية فهو: الوسائل والأدوات النوعية عالية التحكم والدقة التي ترتقي بالحياة الإنسانية عن طريق نوعية الخدمات التي تحقق أهدافاً معلوماتية وثقافية. مثل تكنولوجيا الكومبيوتر والاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الهندسة الطبية والوراثية. وهذه الصور وغيرها من صور الإنتاج التكنولوجي الخدمي مرتبطة بما يسمى: مجتمع المعلومات. ذلك المجتمع الذي تصبح فيه صناعة المعلومات المكون الجوهري لبناء شخصيته الثقافية والحضارية في زمن العولمة والتنافس الحضاري.

ولكي نفصل القول في مسألة الصناعة الخدمية يجب الإشارة إلى إن المجتمع المسلم عموماً يتعامل – في القطاع الصناعي – مع مفهومين يكثر الخلط بينهما وهما: التقنية والتكنولوجيا. مع أن الملاحظ في السياسة التصنيعية السعودية عدم الخلط بين المفهومين. فنجد استخدام مفهوم التقنية أكثر شيوعاً من مفهوم تكنولوجيا. ويبدو أن خبراء التخطيط السعوديين كانوا على معرفة بالفارق بين المفهومين فمالوا إلى إيثار استخدام مفهوم التقنية على التكنولوجيا في بناء الهياكل الصناعية السعودية. وهذه خطوة تخطيطية موفقة لها أثرها الإيجابي المهم في السياسة الصناعية عموماً والصناعة الخدمية منها خصوصاً.

ويرى براون Braunأن مفهوم التقنية في المجتمع الصناعي الغربي يقصد به: " الطرق والوسائل الإنتاجية الخاصة بالإنسان والتي تهدف إلى الإنتاج المادي وزيادته "[١٦]. وهنا نجد التقنية نشأت مرتبطة بالبعد الاقتصادي من الحياة الإنسانية. ولهذا انحصرت الحركة التقنية الغربية في اتجاهين وهما: [١٧]

- الأداء التقني العالي المستمر.
- إشباع الحاجات المتجددة للإنسان الاقتصادي بأقصى قدر إشباعي ممكن.

[16] E Braun ; technology in context. Routledge london and New york 1988 p8

[17] op cit: p13

أما مفهوم التكنولوجيا فيقصد به: " الفكر الذي يخطط لصناعة التقنيات والأهداف المرجوة منها ". [١٨] ومعنى ذلك أن التكنولوجيا هي الفكر الذي يعكس ثقافة وقيم المجتمع الذي بموجبه تصنع الوسائل والأدوات التقنية. فالتكنولوجيا تفهم كنظرية فكرية توجه صناع التقنية إلى تحقيق الأهداف المرحلية من صنع الأدوات والوسائل التقنية. ولهذا كانت النظريات التكنولوجية في الغرب مختلفة عنها في الشرق. وهو الأمر الذي أدى إلى اختلاف الوسائل والأدوات التقنية لاختلاف الأهداف الثقافية والقيمية. فوجدت تقنيات سوفيتية تعكس الأهداف الاشتراكية. وفى الوقت نفسه وجدت تقنيات غربية تعكس الأهداف الرأسمالية.

ويمكن توضيح الفرق بين التكنولوجيا والتقنية في التصور التالي:

التكنولوجيا برنامج أو فكر تخطيطي مرحلي للتصنيع التقني.

---

[18] وتوجد تعريفات كثيرة للتكنولوجيا. غير أن المهم للباحث أن يقف بدقة على التحليل السوسيولوجي لتطور الفكر التكنولوجي الغربي. بهدف التعرف على العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع. والوظائف المختلفة للنظريات التكنولوجية في كل مرحلة تاريخية. ولقد كان بوكنان من أبرز الذين درسوا علاقة التكنولوجيا بالإنسان والمجتمع من القرن السابع عشر الميلادي حتى الآن. ويرى بوكنان أن الآلة تعكس قوة الثقافة الغربية وقدرة الإنسان الغربي على تشكيل المجتمع الذي يناسب تطور الآلة والفكر التكنولوجي. لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

بوكانان: الآلة قوة وسيطرة، التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة، الكتاب ٢٥٩، الكويت ٢٠٠٠

لكن يجب على الباحث المسلم أن ينظر لعلاقة التكنولوجيا بالإنسان من زاوية أن الإنسان هو الذي يسيطر على حركة الآلة وأن الآلة تتبع فكره وقيمه وتحقق أهدافه الإصلاحية في الأرض. ولهذا يجب أن تكون القوة والسلطة في جانب الإنسان على الآلة وليس في جانب الآلة على الإنسان. ولاشك أن بوكنان يعكس النموذج الغربي في علاقة الإنسان بالتكنولوجيا. ذلك النموذج الذي يرقى بعالم الأشياء ويقلل من قيمة الإنسان ووضعه في الكون ووظيفته التي خلقه الله من أجلها. ولقد أفرز التطور التكنولوجي الغربي الحديث ظواهر مرضية غير تلك الظواهر التي كشف عنها علماء الاجتماع من قبل في بداية الحركة التصنيعية الغربية مثل الاغتراب وفقدان المعايير. ومن ثم لم تعد المسألة الآن مسألة اغتراب الإنسان وفقدان القيم والمعايير في ظل التوظيف الرأسمالي الصناعي للآلة. والذي يواجهه الإنسان المعاصر أخطر من ذلك بكثير. فالإنسان المعاصر يعيش اليوم في عصر العولمة. وهذا العصر انتقل فيه المجتمع الغربي من مرحلة تكنولوجيا التصنيع السلعي أو المادي إلى التكنولوجيا الخدمية أو تكنولوجيا الحياة لإنسانية بكل صورها الثقافية والقيمية. وبعبارة أخرى لم تعد التكنولوجيا تقوم بصنع السلع والأشياء فحسب وإنما أصبحت تقوم أيضاً بصنع الإنسان معنوياً وأخلاقياً وقيمياً. ومعنى ذلك أنه بعد أن كانت السلع والأشياء تخضع للتحكم التكنولوجي في الماضي أصبح الإنسان يخضع هو الآخر للتحكم التكنولوجي في الحاضر. وكأن الإنسان صار في عصر العولمة لا شيئاً بعد أن كان شيئاً في عصر علاقات الإنتاج الرأسمالية. والفارق بين " التشيؤ " " واللا شيء " فارق في زمن الحركة الرأسمالية الغربية. تلك المرحلة التي انتقلت إلى تصنيع القيم بعد تصنيع السلع.

التقنية	منتج الفكر التخطيطي.
التكنولوجيا	رؤية علمية وثقافية للحركة التقنية في المجتمع.
التقنية	القدرات والإمكانات الفنية للمجتمع.
التكنولوجيا	تراكم تاريخي في الخطط والنظريات.
التقنية	تجديد مستمر آخره يلغى قبله أو يتجاوزه.

يتبين لنا من هذا التصور أن التكنولوجيا فكر استراتيجي له ارتباط بالأهداف الثقافية والقيمية للمجتمع. ومعنى ذلك أن التكنولوجيا فكر يصل إلى الواقع الاجتماعي بالوسائل والأدوات التقنية. وهنا ولكي يتحول المجتمع السعودي إلى مرحلة الصناعة الخدمية فلابد أن تكون لديه نظرية في التكنولوجية وعقول متخصصة قادرة على التصميم التقني الذي يعكس أهداف هذه النظرية.

ولاشك أن المجتمع المسلم عامة والسعودي خاصة له ثقافته وأهدافه ذات الطبيعة الإسلامية. وهذا يفرض نوعاً من الفكر التكنولوجي المبدع الذي يتجاوز الأهداف الثقافية والقيمية الرأسمالية المحدودة إلى كل شروط الحياة الإسلامية الأخلاقية والروحية. ومن ثم فإن تحقيق قفزة حضارية إسلامية في مجال الفكر التكنولوجي الذي يؤدى إلى التصنيع الخدمي يتطلب وضع تصور منهجي لحركة الفكر التكنولوجي كبرنامج عمل للسياسة التصنيعية الخدمية السعودية في المستقبل المنظور. وفى هذا الإطار يمكن تقسيم حركة الفكر التكنولوجي المقترحة إلى عدة مراحل:

مرحلة النشاط الذهني:

في هذه المرحلة يتم تحديد الوظيفة السليمة للمنتج التقني الخدمي والغايات الإنسانية منه. وهنا تصل القيم الأخلاقية الإسلامية بين وظيفة المنتج التقني الخدمي والغايات المرجوة منه. والفصل بين ثلاثية: القيم والوظيفة والغايات سيحول المنتج التقني الخدمي إلى منتج يختلط فيه النافع بالضار والخير بالشر كحال النموذج الغربي.

مرحلة التصنيع الخدمي:

وهى مرحلة تصنيع المنتج التقني الخدمي لتحقيق غايات اجتماعية إنسانية إصلاحية. ولهذا يحسن المجتمع السعودي صنعاً لو وضع نظاماً معرفياً تربوياً يوجه شرائح المجتمع ولاسيما الشباب للنظرة السليمة للتقنيات الخدمية. ويجب أن يتضمن هذا النظام المعرفي التربوي مبدأين مهمين وهما:

المبدأ الأول:

بناء المنتج التقني الخدمي كوسيلة أو أداة للإصلاح والتعمير. وهنا سيختلف أداء الشاب السعودي مع جهاز الكومبيوتر والجوال – على سبيل المثال – عن الشاب الغربي من منطلق أن الشاب الأول قادر على تصنيع الأداة أو الوسيلة والتوجيه الأخلاقي والمعرفي الإصلاحي لها في الوقت نفسه. أما أن يكون الشاب السعودي – أو المسلم عامة – غير قادر على التصنيع والتوجيه فتلك صدمة حضارية لابد من سرعة الإفاقة منها. والوقت مازال متاحاً مهما كانت التحديات والصعوبات في عصر العولمة.

المبدأ الثاني:

الانتقال المتواصل في التصنيع الخدمي من إستراتيجية الاستخدام الثقافي أو الإصلاحي إلى إستراتيجية الدفاع والحفاظ على الهوية الدينية والتاريخ والمصالح الوطنية.

مرحلة الواقع الاجتماعي:

وهى مرحلة البناء الاجتماعي أو السلوك الاجتماعي أو التوظيف الاجتماعي للصناعة الخدمية. وتعتبر هذه المرحلة نجاحاً لمرحلتي النشاط الذهني والتصنيع الخدمي.

وهنا نجد بحق ظاهرة توطين الصناعة الخدمية في المجتمع السعودي. • ويمكن التعبير عن هذه المراحل في التصور التالي:

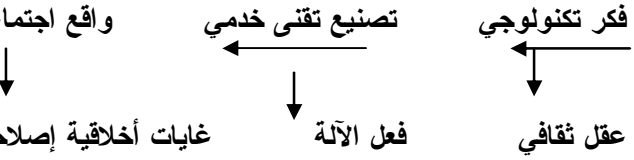

ويترتب على هذا التصور أن تكون السعودية هي التي تحمل البادرة بين المجتمعات الإسلامية في تكوين نظرية تكنولوجية تضع مبادئ السياسة التصنيعية الخدمية لا من حيث الإنتاج فقط وإنما أيضاً من حيث التوجيه أو التوظيف الاجتماعي الثقافي الإصلاحي للمنتج التقني الخدمي. وفى ضوء هذا الفهم فإن المنتج التقني الخدمي يصبح ظاهرة وطنية. كما أن توظيفه لا يترك للتوجهات الخاصة للأفراد. وإنما

• وهنا يفهم توطين الصناعة فهماً جديداً. ذلك الفهم الذي لا تدخل فيه اعتبارات الكثافة السكانية والمواد الخام والنقل التي تقوم على مجرد الكم وهدف إشباع الحاجات المادية مع التبعية التقنية وربما الثقافية للآخر. وإنما تدخل فيه الاعتبارات الفكرية والإبداعية والإبتكارية في ظل الحفاظ على الهوية الوطنية والشروط الإسلامية للحياة الإنسانية.

يترك للاحتياجات الفعلية الإصلاحية للمجتمع برمته. فلو اعتبرنا القنوات الفضائية منتجاً تقنياً خدمياً صنع خصيصاً لتزويد الأفراد بكل المعلومات والبيانات اللازمة وغير ذلك من الاهتمامات الإنسانية. يكون المطلوب وفق الخطط التكنولوجية الموضوعة هو: أن تتحرك الأدوات والوسائل التقنية الاتصالية في هذا المسار وأن تقوم بوظيفتها في هذا الصدد بعينه. •

ولا يمنع ذلك من العلاقات التبادلية بين الأمم في مجال الفكر التكنولوجي. لكن من اللازم أن يكون كل منتج تقنى وطنياً كان أم مستورداً يؤدى وظيفته ويحقق الغايات الإنسانية الإصلاحية المرجوة منه. وهذه المسألة تقع برمتها على عاتق المفكرين التكنولوجيين السعوديين. فهؤلاء المفكرون مسئولون مسئولية أخلاقية مباشرة عن ما يمكن تسميته: التشريع التكنولوجي.

والمقصود بعملية التشريع التكنولوجي اختيار وتصنيف المنتجات التقنية التي يتم تصنيعها محلياً أو التي تنقل من الخارج على مقياس الربط الثلاثي بين القيم والوظيفة والغايات الإصلاحية. ولا تعنى هذه المسألة الشائكة إثارة قضية الحلال والحرام في مجال التقنيات. إذ من حيث المبدأ لا توجد تقنيات حرام في حد ذاتها حتى الآن. كما لا تعنى أيضاً ضرب الذوق الإنساني أو تقييد الحريات الشخصية والمجتمعية في حق استخدام التقنيات الخدمية من كل شكل أو نوع. وإنما تعنى بوضوح أنه إذا كانت التقنيات لها قانونها التطوري العالمي، فإن نظريات التكنولوجيا ليست بالضرورة ظاهرة مطلقة وعامة. ولكنها ظاهرة نسبية وخاصة تتدخل في مكوناتها عناصر: الدين والحضارة والمصالح الوطنية.

وبناءً على ذلك فإن المسألة التقنية جزء هام من التخطيط التكنولوجي للسياسة التصنيعية أو المجتمع الصناعي. ومعنى ذلك أن مادة التكنولوجيا في السياسة التصنيعية النموذجية تعنى أن التكنولوجيا كما أن لها جانباً تقنياً فلها أيضاً جانب ثقافي.

• وهنا يكون المجتمع السعودي قادر على صنع الأداة وتوجيهها قيمياً إصلاحياً في الوقت نفسه. وهذا الفهم ينسحب على صنع الأقمار الفضائية للأغراض العلمية. إذ لازالت صناعة هذه الأقمار تعتمد على الخبرة الغربية. ولا ضير من التعاون العربي المشترك في هذا المجال. بحيث يتمكن العرب من صنع الأقمار الصناعية وتوجيهها لخدمة أهدافهم الثقافية التنموية أو الإصلاحية في الوقت نفسه. ولقد قطعت مصر شوطاً لا بأس في حالة القمر سات ١ ونأمل التركيز على التعاون المصري السعودي في هذا المجال وغيره من مجالات الصناعة الخدمية.

الجانب التقني في التخطيط التكنولوجي:

التقنية هي الجانب غير العاقل في التكنولوجيا إن صح هذا التعبير. فالتقنية هي: التصميم الفني لجسم الأداة أو الجهاز. وسواء أكان هذا التصميم من ذكاء فرد أو جماعة أو مؤسسات، فإن لهذا الجسم قواعد هندسية وميكانيكية خالصة تتفق مع طبيعة الوظائف التي سيؤديها في الحياة الاجتماعية.

وفى الواقع إن التقدم التقني يعكس حالة من الفكر الإبتكارى المستمر الذي يعتبر رد فعل إيجابي للخطة العامة للتكنولوجيا. • ولهذا وقع المجتمع المسلم – عامة – في خطأ تاريخي عندما أخذ من الغرب التقنيات مع بعض الممارسات الاجتماعية والقيمية السلبية. وقد كان من اللازم أن يتم نقل التقنيات دون نقل هذه الممارسات. ولهذا كان خبراء الصناعة والتكنولوجيا السعوديون على وعى كبير باستخدام كلمة التقنية عن كلمة تكنولوجيا. لما في ذلك من حرص على أن المقصود هو: نقل التقنيات الغربية المتقدمة دون مصاحباتها القيمية والثقافية السلبية.

الجانب الثقافي في التكنولوجيا:

وهو الجانب العاقل في التكنولوجيا إن صح هذا التعبير أيضاً. وفى هذا الجانب لابد من القول: إن الإسلام ليس ضد التقدم التقني الخدمي أو غير الخدمي. فالظاهرة التقنية في التصور الإسلامي مجهود أو نشاط ابتكارى في سياق ظروف اجتماعية ثقافية متفاوتة الزمان والمكان. وهذا النشاط الابتكارى – لذلك – ليس عاملاً وراثياً حتمياً خاصاً بجنس بعينه أو أمة بعينها. ومن الممكن أن يكون للمجتمع السعودي بخاصة والمجتمع المسلم بعامة مكانة تقنية رفيعة بين الأمم إذا ما كانت الرؤية الفكرية التكنولوجية واضحة والقيم الثقافية مساعدة للابتكار التقى والاستفادة من الخبرات التقنية للأمم كما فعلت الصين في تجربتها التنموية. [١٩]

ولاشك أن لكل حضارة ممارسات ثقافية خاصة للتقنية في كل فترة زمنية. فالحضارة المصرية القديمة كان لها ممارسات ثقافية خاصة في فن العمارة والبناء لم تتكرر في الحضارة الصينية والهندية والإغريقية. فلا يوجد إذاً تكريراً حضارياً في الممارسات الثقافية. وإنما يوجد تمايزاً حضارياً كما هو حاصل الآن بين كوريا واليابان

• التقدم التقني قد يكون تقدماً جذرياً أو إضافيا. والتقدم الجذري هو الذي يلغى ما قبله من تصميمات تقنية. والتقدم الإضافي هو الذي يضيف شيئاً في التصميمات التقنية القائمة.

[19] أنظر: لى بيلن: التجربة الصينية في التنمية، ترجمة وهدان محمد رشاد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٩١

وروسيا والصين والغرب بما فيه الولايات المتحدة. لهذا فمن الخطأ في حالة المجتمع المسلم أن نبحث عن جوهر التقدم التقني الخدمي في الممارسات الثقافية الغربية السلبية. بل نبحث عن جوهر التقدم التقني الخدمي في ضوء نظرية أو رؤية تكنولوجية إسلامية تشجع على توطين هذا التقدم بالابتكار الذاتي الذي يعكس المجهود الوطني بدلاً من النقل الآلي أو التكرير الحضاري السلبي الذي يتضمن قيماً وعناصر ثقافية تكون في قليل أو كثير من الأحيان مضادة للتقدم التقني الخدمي ذاته بالإضافة لكونها مضادة للهوية الوطنية والتميز الديني والثقافي. [٢٠]

وفى الواقع إن التقدم التقني الخدمي قفز قفزات هائلة في الثقافة الغربية المعاصرة. ويربط البعض بين التقدم التقني وتطور المجتمع الرأسمالي الغربي. فهذا هو سيمبسون Simpson يرى أن التقدم التقني والمجتمع الغربي أصبح كلاهما شيئاً واحداً. [٢١] كما يرى سيمبسون أن المجتمع الغربي المعاصر في ظل التحول التقني المستمر يهدف إلى إيجاد حياة نوعية مقبولة في كل مجالات الحياة اليومية.

ويمكن القول: إن الصناعة الخدمية في المجتمع الغربي أصبحت عنواناً لعصر العولمة الغربية. ذلك العصر الذي يفرض على المجتمع السعودي تحديات التحول أو الانتقال من التصنيع الاقتصادي إلى التصنيع الخدمي. ومن التقنية الإنتاجية إلى التقنية عالية التطور والتعقيد الفني والثقافي.

وسوف نعطى بعض الصور التطبيقية للصناعة الخدمية فى بعض مجالات الحياة اليومية. مثل تكنولوجيا العمل والاتصالات والكومبيوتر. بهدف أن يأخذ الخبراء التكنولوجيون السعوديون ذلك الأمر في سياساتهم التصنيعية المستقبلية. مع أهمية أن نضع في الاعتبار أن السياسة التصنيعية السعودية في المرحلة القادمة ستكون سياسة تصنيعية تكنولوجية وليست مجرد سياسة تقنية. وذالك لأن الصناعة الخدمية لابد أن تكون لها تطبيقات ثقافية قيمية. وهذه التطبيقات تحول الصناعة الخدمية إلى صناعات مرتبطة بتحقيق الأهداف الوطنية والثقافية والمصالح العليا للمجتمع. وهذا يعنى ضرورة بل حتمية توطين مثل هذه الصناعة في إطار نظرية إسلامية في التكنولوجيا. ومن ثم يصح مستقبلاً أن نقول: التكنولوجيا السعودية الطبية أو الاتصالية أو المعلوماتية مثلما نقول التكنولوجيا الغربية أو الأمريكية. فالفارق واضح إذاً بين تقنيات ليس لها وطن

---

[20] حول وضعية التقنية وتاريخها في الحضارة الإسلامية أنظر المصدر التالي: أحمد الحسن ودونالد لوهيل، التقنية في الحضارة الإسلامية، ترجمة صالح خالد ساري، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات، الكويت ٢٠٠١

[21] L Simpson ; technology time and the conversations of modernity ; Routledge New york london 19955 p 135

وتكنولوجيات لها وطن تصنع رسالة محددة في عصر له شروطه ومطالبه المعرفية والثقافية.

تكنولوجيا العمل:

طرحت تقنيات عصر العولمة مفهوماً جديداً للعمل بكل صوره الذهنية واليدوية. وهذه الفهم هو: أن العمل لم يعد كفاح الإنسان مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته الأساسية. إذ كان الفهم التقليدي للعمل هو: أن الإنسان يستخدم قواه الذهنية واليدوية بهدف إنتاج ما يلزمه من حاجاته الاقتصادية. وخلال هذه العملية كان الإنسان يتغير قيمياً وثقافياً ويُغَير من أدواته التقنية.

أما الفهم المعاصر للعمل فيصور لنا عملية العمل وكأنها خالية تماماً من المجهود الإنساني. فالذي يعمل هو: التقنيات والذي يفكر هو: الآلات. وبالتالي تحولت العلاقة بين الإنسان وموضوع العمل لتصبح علاقة بين الإنسان والآلة. ويعتقد ميلر Miller وكاردى Cardy أن مؤسسات العمل في المجتمعات الغربية استجابت للتغيرات التكنولوجية. وترتب على تلك الاستجابة أن ذاب الصراع الثقافي القيمي التقليدي بين الإنسان والتطور التقني في إطار خضوع مفهوم العمل لما يسمى بعملية التكيف التكنولوجي accommodate technology [٢٢]

ومعنى ذلك أن المجتمع الرأسمالي الغربي المعاصر تغلب على المشكلات التقليدية التي مازالت تشغل المجتمعات الآخذة في النمو وهي: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وهنا فرض التحول التكنولوجي قضية تجاوز مفهوم العمل الاقتصادي المقيد إلى مفهوم العمل المهني المتخصص الحر الذي يقدم منتجاً ثقافياً أو معلوماتياً في إطار نوع جديد من المهارات وهو: المهارات التكنولوجية technological skills. [٢٣]

وهنا نجد أن ممارسات العمل لم تعد ممارسات تبين بصورة مباشرة دور الإنسان الفاعل عبر وسائط أو أدوات. بل أصبحت ممارسات تكنولوجية تصنع فيها الآلة أو الأداة المعرفة أو المعلومة اللازمة للموقف الاجتماعي المهني. ومعنى ذلك أن العمل المهني المتخصص تحول من مجرد أداء أو دور أو مكانة في البناء الاجتماعي إلى خطاب ثقافي يقدم للآخرين في شكل سلعة ثقافية أو معلوماتية. ولذا استقل العمل عن كونه عملاً يعكس أخلاقيات الإنسان ومشاعره النفسية وروابطه الاجتماعية التقليدية. بل إن الإنسان ذاته لم يعد هو الهدف من العمل، ولم يعد العمل رصيد من الخبرات والتجارب الإنسانية. لهذا نستطيع القول: إن التحول التكنولوجي انتقل من مجرد أدوات

[22] technology and managing people: keeping the human Resoures journal of and R Cardy ; Miller j reserch vol 21 isse 3 2000 p 1

[23] op cit: p 1-2

ووسائل للتحكم في الموارد بغرض الإشباع الاقتصادي إلى التحكم في صناعة المعلومات بغرض الإشباع الثقافي.

إذاً فتكنولوجيا العمل تقدم تقنى معقد قائم على عملية إعادة الإنتاج الثقافي في إطار تقديم خدمة معلوماتية أو ثقافية مقابل أجر. وهذه الخدمة سلعة تخرج عن دائرة إشباع الحاجات في الصناعات الاستهلاكية إلى دائرة مختلفة تماماً وهي: التقنية أو الصناعة الخدمية التي تعيد تشكيل الثقافة والقيم على أساس برجماتي (نفعي خالص).

وهنا فإن العمل المهني لم يعد عملاً تحكمه ضوابط الشرف والمسؤولية والإلزام والواجب. ولو ركزنا في التكنولوجيا الطبية كمثال للصناعة التقنية الخدمية، نجد تطوراً مذهلاً يفرض على المجتمع المسلم بأكمله – وليس المجتمع السعودي فحسب – إيجاد إطار شرعي توافقي يحدد طبيعة الممارسات التكنولوجية الطبية. وذلك لأنه وإن كنا نرجو الانتقال من الصناعة الاستهلاكية إلى الصناعة التقنية الخدمية. فإن ذلك يتطلب سرعة تكوين نظرية ثقافية إسلامية في الممارسات التكنولوجية ولاسيما في مجال العمل الطبي المعاصر. •

إذ إن التطور التقني الخدمي – في المجال الطبي – يعيد صناعة قيم ثقافية ربما تكون ضد الثوابت الإسلامية في الحلال والحرام. ومن أمثلة هذه المتغيرات القيمية الثقافية:

- المرآة التي تؤجر رحمها للحمل من رجل ليس بزوجها.
- الرجل الذي يريد ذكراً عن طريق التحكم الوراثي.
- قتل المريض رحمة به والاستفادة من بعض أعضائه.
- حمل الزوجة من زوجها بعد موته " بواسطة حفظ السائل المنوي ".
- استنساخ الأجنة واستخدمها كقطع غيار لبعض الأعضاء التالفة.

أضف إلى هذه المتغيرات القيمية الثقافية المتغيرات المتعلقة بإشكالية التعديل في خلق الإنسان. فقد امتد التطور التكنولوجي الطبي إلى ما يسمى بجراحة التجميل. وتبدأ هذه التكنولوجيا بموضوع بسيط وهو: إعادة تحسين صورة الإنسان نتيجة لحادث

• يوجد فارقاً جوهرياً بين نظرية إسلامية في الممارسات التكنولوجية الطبية ومجموعة فتاوى تبيح أو تحرم. وهذا الفارق هو: أن النظرية تعطى تصوراً للقيمة والسلوك التقني في شكل نموذج إسلامي للعلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع. أما الفتاوى فإنها تبيح أو تحرم فقط. لكن التطبيقات تترك لاجتهادات الفرد والجماعة. لذلك كان لابد من وجود إطار أشمل يعطى تصوراً كلياً للتوافق أو التلاقي العام بين القيمة بمحتواها الإسلامي أو العقدي والسلوك بمحتواه التقني. ومن ثم يجتمع العنصر التقني مع العنصر الثقافي في الممارسات التكنولوجية طبية كانت أم غير طبية.

أو حريق نال بعضاً من مكوناته سيما الوجه. وأغلب الفقهاء يميلون إلى مشروعية هذا العمل الطبي. لكن الخلاف بينهم اشتد في قضايا أخرى تتعلق بالتدخل الجراحي في بعض أجزاء الجسم الإنساني بين حكم التجميل وحكم تعديل خلق الله.

وفى الواقع لو نظرنا إلى الآلات والأدوات والأجهزة في تكنولوجيا التجميل. سنجد أنها تتسم بالدقة والتخصص والتوجيه نحو تقديم خدمة طبية كسلعة ثقافية أكثر من كونها عملاً يرجى منه الشفاء. أي أن الهدف السلعي الثقافي مستهدف بالتحديد بمرجعية تقنية خدمية. وهذا سيفتح الباب مستقلاً لمناقشة مسألة الحلال والحرام في صناعة بعض التقنيات الخدمية من هذا النوع. لهذا يمكن أن نضع عدة عناصر مترابطة لنظرية إسلامية في مجال التكنولوجيا من شانها أن تضع الروابط الوثيقة بين التقدم التقني الخدمي والحركة الثقافية القيمية الإسلامية المقابلة أو الملائمة له. لأن المشكلة الحضارية الكبرى المتوقعة هي: أن تتطور التقنيات الخدمية وتتأخر النظرة الحضارية الإسلامية فتقع الفجوة بين التطبيقات التقنية والتوجهات القيمية الثقافية الإسلامية. تلك الفجوة التي تؤدى للتيه وضباب الرؤية والنزاع الفكري. فتضيع فيها الفرص التاريخية الحضارية للتطبيقات الإسلامية السليمة للصناعة الخدمية.

ومن أبرز عناصر هذه النظرية:

أولاً: الانسجام بين الآلة أو الجهاز وقيم الإنسان الإيمانية وموضوع العمل. وهذا الانسجام يضع الضوابط الأخلاقية ليس في صنع الآلة والغاية المنوطة منها فحسب. وإنما يضع أيضاً الضوابط الأخلاقية في اختيار موضوع العمل. إذ إن الآلة أو الجهاز قد تكون من حيث التصميم الفني والإلكتروني غير آثمة في حد ذاتها،ويكون الإنسان بتخليه عن قيم الأمانة والشرف في اختيار موضوع العمل أو خطاب العمل هو: الآثم أو المتجاوز لحد الغاية الإصلاحية والاعتدال أو الوسطية في طريقة استخدام المنتج التقني الخدمي.

ثانياً: الفصل بين الخدمة التقنية والغاية البرجماتية (النفعية الخالصة). وهذا الفصل ينظر إليه رجل ما بعد الحداثة ورجل العولمة نظرة لفعل غير معقول ليس هذا زمانه أو مضى زمانه وظروفه الاجتماعية. ولكن الرجل المؤمن ينظر لهذه المسألة كنظرته للفارق بين المال الحلال والمال الحرام. •

ثالثاً: يترتب على العنصرين السابقين حقيقة أساسية وهى: إن رسالة العمل – في إطار الأسس الإبستمولوجية (المعرفية) الإسلامية للظاهرة التكنولوجية – سواء أكانت طبية

• وهذا الأمر يتطلب بحثاً علمياً مستقلاً مكملاً موضوعه: صناعة القيم السعودية في عصر الصناعة الخدمية.

أم غير طبية تصبح رسالة أو خطاباً ثقافياً مهمته تحريك أو تجديد القيم الإيمانية في ظل التطورات التقنية العالمية شديدة التعقيد الفني والخدمي.

تكنولوجيا الاتصال:

الاتصال عملية قديمة عرفها المجتمع الإنساني على مستويات عدة من الاتصال البسيط المباشر ثم الاتصال البسيط غير المباشر ثم الاتصال المعقد غير المباشر. والاتصال الأول كان يتم وجهاً لوجه دون وسيط ناقل. والاتصال الثاني استخدم فيه الوسيط الناقل بدءاً من الإنسان وحتى الأدوات السلكية البسيطة. وفى هذا المستوى الاتصالي كانت تنتقل أخبار وبيانات بسيطة توفر بعضاً من الوقت والجهد والسرعة.

بيد أن هذا المستوى الاتصالي لم يكن فيه القدرة التقنية اللازمة التي تحول المادة المنقولة من السمع إلى المشاهدة. ولهذا كان على الإنسان أن يبحث في صنع آلات أو أدوات تقنية حديثة تجمع بين السمع والمشاهدة. وظهرت هذه الآلات في المستوى الثالث وهو: الاتصال المعقد غير المباشر. ويرى توفلرToffler أن عملية انتقال الاتصال إلى هذا المستوى، تمثل موجة هائلة من موجات التغير التقني التي سبقت موجة ظهور الكومبيوتر. [٢٤]

ولاشك أن التقدم التقني في مجال الاتصال انتقل من مجرد عملية نقل الأخبار إلى عملية صنع الثقافة. وبعبارة أخرى لم تعد التقنيات الاتصالية الآن في ظل السياسة التكنولوجية الغربية مجرد عملية وسيطة محايدة في نقل الفكرة والقيمة. بل أصبحت تتدخل في صناعة الثقافة بشكل عام من منطلق تقديم الخدمة الاتصالية كسلعة مدفوعة الأجر. ويعتبر المجال الإعلامي أبرز مجالات صنع ما يمكن أن نسميه: صناعة ثقافة المتعة عبر التفنن في استخدام تقنيات التصوير والأقمار الصناعية وغير ذلك من الأدوات التي حولت العالم كله إلى حجرة مغلقة يصول الإنسان فيها ويجول ليس بفكره أو بقيمه وثقافته. وإنما من خلال ما تصنعه له وسائل الإعلام كنوع من الخدمة التي تشعره بالمتعة الحسية والأوقات اللطيفة.

ولهذا لابد – كما أشرنا سلفاً – من ربط الخدمات التقنية أو الصناعة الخدمية بنظرية إسلامية في التكنولوجيا. ويمكن للخبراء التكنولوجيين في السعودية رسم السياسة التصنيعية في مجال الاتصال الإعلامي سواء في صناعة أدوات التصوير أو أجهزة القنوات الفضائية أو الأقمار الصناعية العلمية والثقافية ببرامج إعلامية تربوية دينية توضع في الذاكرة الإلكترونية للأدوات والأجهزة نفسها. ومن شأن هذه الذاكرة الإلكترونية أن تجعل من تكنولوجيا الاتصال عملية خدمية في التنشئة الاجتماعية

[24] A. Toffler ; the third mave ; Bantam Books new york 1988 pp168-169

المتواصلة التي تجعل من الفرد السعودي شخصية متجددة ثقافياً في ظل شروط العصر وتحدياته.

أما أن نترك لتكنولوجيا الاتصال صناعة قيم التسالي والمتعة الحسية مقابل أجر أو ثمن مادي، فإن ذلك يعنى أننا ننقل التقنيات الخدمية بقيم وعناصر ثقافية تقاوم تاريخنا وحضارتنا بل تقاوم مبادئنا الإسلامية الرصينة. لهذا لا مفر من تصنيع التقنيات الخدمية الاتصالية مع رسالتها الثقافية السليمة حتى وإن كانت بمقابل مادي أو بأجر مدفوع سلفاً. فالمشكلة ليست في أن التقنية الخدمية تقدم كسلعة أو كعملية مادية. ولكن المشكلة أن تكون لهذه التقنية مصاحبات قيمية وثقافية ضارة بالمصالح والأهداف العليا للمجتمع.

وفى ضوء ذلك يمكن القول: لا يوجد تناقضاً بين نمو رأس المال أو مبدأ الربح وعملية التوظيف الإسلامي للتقنيات الخدمية الاتصالية. وذلك لأن رأس المال الصالح نظام من نظم المجتمع الإسلامي. وهذا يعنى أن نموه أو تراكمه لابد أن يكون عبر توظيفه ليس فقط في صناعة الآلات والأدوات والأجهزة ذات الطابع الخدمي، وإنما أيضاً التفنن أو الإبداع في كيفية توجيهه لهذه الصناعة لإعادة تشكيل الخطاب الثقافي الإسلامي بشكل متجدد يشبع باستمرار حاجات المجتمع المسلم الروحية ويساعد في الوقت نفسه على تهذيب النفوس والغرائز وضبط الشهوات الإنسانية. •

تكنولوجيا الكومبيوتر والمعلومات.

ولا تنفصل تكنولوجيا العمل والاتصالات عن تكنولوجيا الكومبيوتر والمعلومات. بل يمكن القول: إن هذه الأنشطة المختلفة في المجال التكنولوجي تؤدى لبعضها البعض وتكمل بعضها البعض. ولابد أن يكون الأمر كذلك في السياسة التصنيعية السعودية في الفترة القادمة. ويعتبر النظام التقني الفني المعقد والمتعدد الوظائف لجهاز الكومبيوتر قفزة هائلة من قفزات التقدم التقني على الصعيد العالمي. لذلك كان توفلرToffler على حق عندما أكد أن كلمة تقدم advance في المجتمع الغربي لا تعنى سوى الكومبيوتر computer [٢٥]

• يرى كروك Crok أن الخدمة الإعلامية عبر التقنية الخدمية تقوم على طريقتين: المتعة pleasure والتسلية entertainment الطريقة الأولى تريح الجسد والثانية تريح العقل. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع المهم يمكن الرجوع للمرجع التالي:

S. Crook ; postmodernization chang in Advanced society. first published ، london New bury park New Delhi 1993

[25] A. Toffler ; the third mave ،op cit: p 168

والكومبيوتر عبارة عن جهاز تقنى لا يوجد مثله في التعقيد الفني. وقد مر هذا الجهاز بمراحل متعددة أو أجيال متتالية من التحول التقني كلها غربية ولا يوجد إسهاماً عربياً واحداً بينها. [٢٦]وهذا الجهاز المعجزة يكتب المقال والكتاب ويحفظ الملفات والبيانات والمعلومات ويقوم بدراسات الجدوى وعمليات التسويق والدعاية والإعلان والتخطيط والدراسات المستقبلية وصنع القرارات وتكوين الأذواق وإتاحة الفرص المختلفة أمام الأفراد.

وكذلك يقوم الكومبيوتر بتشكيل الخيال الإنساني ونماذج من الحياة المصطنعة والبدائل الخيالية. وهنا نجد العلم أصبح تابعاً لصيقاً بقوى الدفع التقني والنظريات التكنولوجية. لذلك ما كان ينظر إليه بالأمس على أنه خيال علمي أو فكر خيالي، تحول إلى واقع موضوعي بواسطة التحول التكنولوجي. لذلك عبر سيمبسونSimpson عن هذا التحول أبلغ تعبير. إذ قال: " إن المعنى الاجتماعي الذي تتخذه التكنولوجيا اليوم هو: ما بعد الحداثة. فنحن نعيش اليوم في عصر المعلومة information والخيالimage. ذلك العصر الذي لا يمكن بأي حال أن ينفصل عن التكنولوجيا وخطوط التحول التكنولوجي". [٢٧]

وفى الواقع إن المجتمع المسلم المعاصر يواجه مع ظاهرة الكومبيوتر مشكلتين معقدتين وهما: مشكلة الصناعة الكومبيوترية، ومشكلة نوعية البرامج الثقافية التي يشارك الكومبيوتر في تكوينها أو تأليفها أو صناعتها. ولعل هاتين المشكلتين تجعلنا نبحث عن الهدف الأساسي من الكومبيوتر. فجهاز الكومبيوتر كتصميم تقنى خدمي يعنى: " أن يفعل ما يريده الناس منه ". [٢٨] لكن في حالة المجتمع المسلم – سيما إذا أضفنا شبكة الإنترنت كنوع من البرامج الكومبيوترية العالمية شديدة التعقيد والتنوع – نستطيع أن نتساءل: " ماذا يريد الكومبيوتر من الناس"؟

ولاشك أن هذا التساؤل يطرح مرة بعد أخرى ضرورة وجود نظرية إسلامية للظاهرة التكنولوجية. تلك النظرية التي تضع الخطوط الإبستمولوجية (المعرفية) للتوظيف الإسلامي الثقافي للصناعة الخدمية. وذلك لأن الكومبيوتر كظاهرة تقنية خدمية

---

[26] لمزيد من التفاصيل حول مشكلات المجتمع العربي مع عصر المعلومات أنظر المرجع التالي:

نبيل على: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة الكتاب ١٨٤، الكويت ١٩٩٤

[27] L. Simpson ; technology time and the coversation of modernity ،op cit: p 135

[28] B. S. Fagin ; technology and the values of a liberal education ،Academic Questions`vol 12 1999 p 1

ليس مجرد جهاز لتخزين البيانات واسترجاعها. بل إنه جهاز قد يكون في بعض الأحيان بالغ الخطورة على الأمن الوطني. [٢٩]

ومع أن المسئولين وصناع القرار على وعى تام بهذه المسألة في السعودية. فإن ما يحتاج إلى توجيه وإرشاد هو: القطاع التربوي والتعليمي. ذلك القطاع الذي مازال يستجيب لبعض البرامج الكومبيوترية الغربية التي تصنع سلوكيات غير طبيعية abnormal كالعنف المدرسي والعنف الرياضي والإنفاق لحد الإسراف وضياع الوقت والمال في ألعاب غير هادفة لمجرد التسلية أو الشعور بالمتعة الشخصية.

ولا يخفى على بعض رجال التعليم والتربية في الغرب الأضرار التي تصنعها البرامج أو الثقافة الكومبيوترية على التلاميذ في حجرة الدراسة أو في النوادي الترفيهية. ولذا استقر الرأي على أن الشكاوى الرئيسة تأتى من كون الكومبيوتر جهازاً قادراً على الاستجابة للبرامج أو الثقافة الموجهة التي تغذى الصغار والكبار بأحكام زائفة وتوجيهات قيمية بعيدة عن الواقع.

ولقد نبه فاجين Fagin المسئولين عن التربية والتعليم إلى ضرورة وضع جهاز الكومبيوتر موضعه السليم في العملية التربوية والتعليمية. حيث اكتشف هذا الباحث أن الكومبيوتر يحرم المتعلم من الأحكام الموضوعية نتيجة الأخطاء المعرفية في بعض البرامج الكومبيوترية التي تعكس وجهات نظر خاصة. كذلك يعتقد فاجين أن الإفراط في استخدام الكومبيوتر من قبل المتعلم الصغير يحرم أجيالاً بأكملها من الفكر النقدي كمهارة أساسية يمكن أن تنشأ بعيداً عن الكومبيوتر. فالطفل المتعلم – على ما يذهب إليه فاجين – يحتاج أن يسأل نفسه: لماذا ؟ وماذا يمكن أن أفعل لو حدث خطئ ؟ وكيف أستطيع أن أفعل الأحسن ؟[٣٠]

وفى ضوء هذا التطبيقات الغربية نجد أنه ليس من الحكمة أن يُصنَع الكومبيوتر أو ينتقل إلى المجتمع المسلم كتكنولوجيا غربية. ومن الممكن أن تستفيد السعودية من التجربة الهندية والصينية ليس فقط في عمليات التصنيع الكومبيوتري بل أيضاً في عمليات التصنيع المعلوماتى. وهذا يعنى ضرورة أن يدخل الكومبيوتر الخدمة في المجتمع السعودي من باب الصناعة السعودية تقنياً وثقافياً معاً. وهنا نجد أنفسنا في ظل السياسة التصنيعية الخدمية السعودية فيما يسمى: مجتمع المعلومات.

مجتمع المعلومات:

[29] أنظر: حسن طاهر داود: الحاسب وأمن المعلومات، معهد الإدارة العام، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م

[30] Fagin B. S ; technology and the values of a liberal education ،op cit: p p 1-3

ومجتمع المعلومات قائم على ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات information technology. [٣١] ويلاحظ من مصطلح مجتمع المعلومات أن المجتمع المقصود ليس هو: جماعة من الناس. ولكن أنساقاً لانهائية من التدفق المعلوماتى عن كل شيء في الحياة. ولذلك نجد الفارق واضحاً بين تقنيات المعلومات وتقنيات السلع الاقتصادية التي تشبع الحاجات المادية والمتطلبات المورفولوجية (البنائية) للعمران البشرى.

والحقيقة فإن تقنيات المعلومات قائمة على التراكم المعلوماتى الذي يقدم خدمات معلوماتية مقابل ثمن أو أجر مادي. ويضع ستنفلدSteinfield وسالفاجيو Salvggio عدة مؤشرات تمثل التحديد الإجرائي operational definition لمجتمع المعلومات وهى: [٣٢]

- البناء الاقتصادي القوى: ويقصد به تحول النسق الاقتصادي إلى ما يسمى: بالنسق الاقتصادي الخدمي service economy. ذلك النسق الذي يستمد وجوده من رأسمالية المعلومات.
- الاستهلاك المعلوماتى: وهو القدرة الفائقة المستمرة للنسق الاقتصادي الخدمي على إنتاج المعلومات اللازمة لكل الأنشطة المختلفة في المجتمع سيما الأنشطة الخاصة بجماعة رجال الأعمال والمستثمرين.
- التحول التكنولوجي المستمر في درجة التباين التقني والثقافي بما يعكس حركة المجتمع المتقدم المعاصر في الانتقال الدائم من الاستهلاك المادي أو الاقتصادي إلى الاستهلاك المعلوماتى.

وفى ضوء هذه المؤشرات يجب على الخبراء التكنولوجيين السعوديين إعادة النظر في السياسة التصنيعية الحالية من خلال حل مشكلاتها وتدعيم منجزاتها. ثم عقد العزم على تطوير هذه السياسة بحيث تشمل برامج عمل التحول أو الانتقال بالتصنيع السعودي إلى عصر الصناعة الخدمية. على الرغم من الصعوبات الصناعية والاجتماعية التي يمكن أن تواجه أي مجتمع في فترات التحول أو الانتقال الإيجابي في عمليات التنمية الوطنية المتواصلة.

---

[31] يمكن الرجوع بتوسع لهذه المسألة في المرجع التالي:

محمد فتحي عبد الهادي: المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م

[32] J. Salvaggio and Steinfield ; the information society ; Lawrence Erlbaum Associat publishers New Jersy 1988

ولا ضير في إطار التحول التكنولوجي السعودي من أن تكون المعلومة سلعة. ولقد ذهب كاستلس Castells إلى أن المعلومة لها جذرها أو أصلها المادي كخدمة، [٣٣] بحيث يصبح إنجاز أي فعل لأهداف محددة متوقفاً على المعلومة عبر الوسائط والأدوات التقنية. لكن لا يجب أن نعتمد على التدفق المعلوماتى بدون ضوابط وشروط إسلامية واضحة. وهذا يدخل في إطار نظرية إسلامية عامة للتكنولوجيا ولتكنولوجيا المعلومات منها خصوصاً. إذ يجب أن نضع في الاعتبار بعض التساؤلات في إطار التحول نحو عملية الإنتاج المعلوماتى منها على سبيل المثال:

- هل المعلومة صالحة أم فاسدة؟
- هل المعلومة ستحل أو تعالج مشكلة؟
- ما مصدر المعلومة؟

ولاشك أن عملية التحول التكنولوجي السعودي من إشباع الحاجات الاقتصادية التقليدية إلى إشباع الحاجات المعلوماتية. يبين بوضوح قدرة المجتمع السعودي على الاستجابة لشروط التقدم العالمية التي تنقله إلى مجتمع غير تقليدي تلعب فيه قيم التقدم الإسلامية الدور الفاعل في التحول من قوة الإنتاج الاقتصادي السلعي إلى قوة الإنتاج المعلوماتى والثقافي.

مجتمع القوة المعلوماتية والثقافية:

وقوة الإنتاج المعلوماتى والثقافي تتطلب مجتمعاً يوصف بالدينامية القيمية والثقافية. وهذا الدينامية لا تتعارض مع النظام الإسلامي للحياة القيمية والثقافية. بل يمكن القول: إن التصور الإسلامي للحياة من المرونة والمصداقية مما يعطى لحركة القيم والثقافة دفعة قوية تجعل من المجتمع المسلم مجتمعاً صالحاً للتحول نحو الصناعة الخدمية. ولهذا فإن التحول التكنولوجي السعودي نحو الصناعة الخدمية يتطلب مجتمعاً سعودياً دينامياً قادراً على التعايش الندي مع حالة التغير العالمية في كل شيء سيما العلاقات الاقتصادية. ولذلك يقول كهان Khan: " نحن نعيش في عالم ما بعد الحداثة، وهو عالم مضطرب ومعقد، وله نظام قيمي يوضع موضع الشك والتساؤل، ولا يستطيع المرء أن يميز بسهولة في هذا العالم بين الرؤية والواقع. ولكن ما يرى حقاً في هذا العالم هو: الأسواق والعلاقات الاقتصادية وتحول كل شيء إلى سلعة. وأن هذا يسيطر

[33] M. Castells ; the rise of the Network society ; Blackwell publishers, u. s. A 1996, p 61

على كل العلاقات. ولا يوجد شيء في هذا العالم على حالة مستقرة، فكل شيء يجرى دون توقف ". [٣٤]

وهذا الفهم يجعلنا نفكر في طرح فكرة: ضرورة التعاون التكنولوجي المعلوماتى بين الدول الإسلامية. أو على الأقل بين السعودية وجيرانها من الدول العربية والخليجية منها خصوصاً. فهذا التعاون من شأنه أن يجعل من السعودية قوة معلوماتية رائدة في ظل اتجاه القوى الغربية نحو المنطقة الإسلامية بسياسة " الإغراق المعلوماتى ". ولذلك يؤكد كاستلس Castells أن شبكات الاتصال أصبحت بني مفتوحة قادرة على الامتداد دون قيود أو حدود. [٣٥] وتوجد عدة مؤشرات تدل على إنفاق أموال عربية وإسلامية طائلة في إطار سياسة الإغراق المعلوماتى الغربي. ومن هذه المؤشرات:

- فتح أسواق جديدة عبر الاتصال المعلوماتى.
- جذب بعض الشرائح الطبقية إلى الأنشطة السياحية والرياضية وغيرها بلا حدود.
- اتجاه أصحاب الشركات الاتصالية إلى خفض التكلفة المقررة على الاتصال التكنولوجي المعلوماتى.

وفي ضوء ذلك لابد من وقفة تقييمية سعودية جذرية للعلاقات الصناعية مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. وهذه الوقفة التقييمية ليست إلا إعادة نظر شاملة في الخطى التقنية الصناعية السعودية في ظل التغيرات العالمية الحالية وتحول العالم إلى منطقة الصناعة الخدمية. والمدخل السليم لهذه الوقفة التقييمية هو: تطوير خطة التنمية السعودية سيما الجانب الصناعي فيها من خطة تعتمد على نقل التقنية إلى خطة تعتمد على توطين الصناعة الخدمية. فلقد جاء في الخطة السادسة: " دعم وتشجيع نقل التقنية الحديثة في المشروعات الصناعية المشتركة وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي ". [٣٦]

[34] A. Khan ; technology development and democracy limits of National innovation systems in the Age of postmodernism ،edward elgar ،U. S. A 1998، p 79

[35] M. Castells ; the rise of the network society ; op cit p: 470

[36] وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة، ١٤١٥ه

ومن المعروف أن الصناعة السعودية الحالية تعتمد في تقنيات الإنتاج الاقتصادي على عدة طرق مختلفة منها: [٣٧]

- الشراء المباشر.
- الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية.
- الاستثمارات المشتركة.
- التراخيص الصناعية.
- براءة الاختراع.

وبالرغم من تشجيع مسألة الاختراع والاعتماد على الذات تقنياً مسألة واضحة في السياسة التصنيعية السعودية الحالية. فإن الميل إلى نقل التقنيات الغربية مازال هو السلوك الصناعي السعودي السائد. والمرجو في المرحلة القادمة تعديل هذا السلوك إلى السلوك التكنولوجي الخدمي الذي يبرز الشخصية السعودية الصناعية بين الأمم المتقدمة. ولقد بدأت سابك هذه المرحلة مبكراً في إنشاء مركز وطني في الرياض مهمته البحث في الإبداع والتطوير التقني بجهود وطنية شابة.

ولا يمكن تطوير الجهود الوطنية لشركة سابك في هذا الإطار بعيداً عن مسألة تقييم العلاقات التقنية بين السعودية والغرب. وهذا وقت التقييم الجذري إن لم يكن تأخر قليلاً. والمقصود بعملية التقييم الجذري أن يراجع المسئولون عن الصناعة السعودية علاقاتهم التقنية بحيث تكون الأولوية للتفاعل التقني الندي بدلاً من النقل أو عملية الشراء التي لا تسير في إطار فلسفة توطين أو تأسيس صناعة وطنية جديدة غير تقليدية. وذلك لأن التسويق التقني الغربي وبالذات في الصناعة الخدمية يصب في صالح الدول الغربية ويكشف قدرتها على التنافس والمواجهة التقنية في خارج أراضيها وبأموال ممن يكتفون بالشراء ويعيشون على النقل التقني أو مجهود الآخرين.

وفى ضوء ذلك فإن أي اتفاقيات تقنية جديدة مع الغرب لابد أن تكون في إطار عملية التنمية السعودية الشاملة. وهنا لابد من الحرص السعودي – في المرحلة المقبلة على مبدأين مترابطين وهما:

- تقوية البنى الاقتصادية الوطنية بما يؤدى إلى التحول من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الخدمي.

[37] أنظر: عمر بن حمدو الحمود: من أجل صناعة لا تذروها الرياح في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٠٣

- الاستقلالية التقنية والصناعية الوطنية مع الاستمرار في سياسة المصالح المشتركة بين السعودية والغرب.

وهذان المبدآن من شأنهما أن يجعلا للسعودية دوراً قوياً محورياً في اتفاقية التجارة العالمية. ومن ثم فإذا ما نجحت عملية تقييم علاقاتنا التقنية مع الغرب في ضوء هذين المبدأين فلا غضاضة عندئذ من تفهم فكرة اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي. ويفهم الاندماج هنا كعمليَة تكيف أو مرونة أو عملية أخذ وعطاء. والسعودية تملك مقومات العطاء أكثر من مبررات الأخذ. لكن المهم هو: اكتشاف إمكانات الذات على العطاء من خلال إعادة توظيف مقدراتنا الاقتصادية والفكرية توظيفاً محسوباً يؤدى إلى الخطى نحو التعايش مع الآخرين تعايشاً يفوق مجرد الرغبة في علاقات السلم والأمن مع الآخر إلى المشاركة في إعادة تشكيل العالم قيمياً وثقافياً بكل السبل الإنسانية المعقولة حتى وإن كانت اقتصادية أو تقنية.

وإذا لم نتحرك بقوة في هذا السياق الحضاري من الرغبة أو الأمنية إلى المشاركة مستندين إلى قوتنا الاقتصادية والتكنولوجية والدينية. فسنقدم الفرصة للآخر ليقوم هو بتشكيل قيمنا وثقافتنا بما يحقق مصالحه وسيادته في الوقت نفسه. وربما كانت فلسفة التضاد بين المصالح وما تفرزه من القوة والسيادة من الوجوه غير الحسنة لظاهرة العولمة. [٣٨]أما الوجه الحسن فهو: إفساح المجال لإعادة ترتيب البيت الاقتصادي والصناعي والثقافي للدول الآخذة في النمو كالسعودية.

وإعادة ترتيب البيت الوطني اقتصادياً وصناعياً وثقافياً لا يتطلب أنصاف الحلول. ومن أنصاف الحلول أن تتحول الصناعة السعودية من صناعة استهلاكية إلى صناعة نصف خدمية أو ما يسمى بالصناعة التجميعية. ويوجد فارقاً كبيراً بين الصناعتين والآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة عليهما.

الصناعة الخدمية بين التوطين والتجميع:

والصناعة الخدمية من حيث التوطين عبارة عن نبت تقنى وثقافي وطني حتى وإن كان لهذا النبت مصادر تقوية أو تدعيمية غير وطنية. لهذا كان من المعقول أن

[38] ولهذا وجد بعض المفكرين الغرب الذين حملوا في تحليلاتهم إشارات سلبية لظاهرة العولمة. ومن أبرز هؤلاء بيتر مارتين. حيث قال: فثمة تحول تاريخي بأبعاد عالمية. إذ لم يعد التقدم والرخاء بل صار التدهور والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي وهى الأمور التي تخيم بطابعها على الحياة اليومية للغالبية العظمى من البشر. لمزيد من التوسع حول مشكلات العالم مع ظاهرة العولمة سيما العالم الآخذ في النمو يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

هانس بيتر مارتين وشومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، عالم المعرفة الكويت، ١٩٩٥

تكون لهذه الصناعة الوطنية آثاراً إيجابية في بناء الأسرة وتوجه الشباب إلى العمل المنتج وبروز قيم التجديد والابتكار ونشأة مجتمعات صناعية ذات علاقات إيكولوجية خدمية بتغيير نظام المدن الصناعية التقليدية المغلقة التي تقوم على تأمين الصناعة الاستهلاكية على حساب التحرر من سياسة إشباع الحاجات الاقتصادية إلى سياسة إشباع الحاجات المعرفية والثقافية. وتمكين جماعات العمل من الإسهام المهني المتخصص في تطوير العمل الصناعي الملائم لكل زمن أو عصر.

ومن المؤكد أن الصناعة الخدمية بهذا الشكل التكنولوجي والاجتماعي لابد أن يكون خلفها نسقاً اقتصادياً خدمياً يتحول فيه الاقتصاد من مجرد الحركة بين السلع الاستهلاكية على الحركة عبر تراكم المعلومات. وهنا تصبح المعلومات سلعة ثقافية تقدم حسب الطلب الاجتماعي مقابل أجر عبر وسائل وأدوات الصناعة الخدمية.

لذلك فلن يكون للمجتمع السعودي مكانة دولية حضارية قوية تقنياً وثقافياً بدون توطين الصناعة الخدمية. وهنا لابد لرجال الصناعة السعوديين من أن يضعوا في اعتبارهم أن الهدف الأول والأخير من السياسة التصنيعية في المرحلة المقبلة هو: التحول إلى نظام الصناعة الخدمية. وهذا التحول لا يقبل من الناحية الفكرية والقيمية والمنطقية سوى التوطين بما يعنيه من قدرة الذات على الإبداع والابتكار وصناعة الشخصية الوطنية معلوماتياً وثقافياً.

ومن المؤكد أن هذا الهدف يتعارض مع مصالح الدول الغربية ويتعارض – في الوقت نفسه – مع ظاهرة العولمة بوجهها غير الحسن. ولهذا تتبع الدول الغربية في علاقاتها التقنية مع الآخر سياسة ماكرة تحول دون الاعتماد على الذات وتشجيع الإبداع والابتكار وإعادة بناء الشخصية الوطنية بما يلائم التطور التقني والعلمي. فهذه الدول تطرح على الدول الآخذة في النمو الانتقال إلى صناعة التجميع مع طرح مبدأ المنافسة competition. [٣٩] وهنا يتبين في الحال عدم الانسجام أو الترابط بين تجميع المصنوع من القَوِي تقنياً واقتصادياً ومنافسته في وقت واحد. إذ كيف ندخل المنافسة مع الآخر بصناعته هو وبفكره الصناعي أو بشخصيته الصناعية ؟

---

[39] ويربط الغرب مسألة المنافسة بالتفوق التكنولوجي الغربي High technology. وهذا التفوق نجده بحكم التباين الكبير أو عدم التكافؤ التكنولوجي الحالي بين دول العالم محصوراً بين القوى الصناعية الكبرى. لكن ذلك لا يمنع الدول الآخذة في النمو من المثابرة والعزيمة على تحسين حالتها التكنولوجية والنمور الآسيوية كماليزيا وإندونيسيا وتايلاند خير مثال. وعلى كل حال فإن للمنافسة التكنولوجية شروطاً اقتصادية وثقافية شديدة التعقيد. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للمصدر التالي:

J. Peterson ; High technology and the competition state ،Rouldge ،london and New york 1993

أضف إلى ذلك أن الصناعة التجميعية صناعة غير مأمونة اقتصادياً ولها آثار اجتماعية سلبية. فالصناعة التجميعية تكرس على المدى البعيد التبعية التقنية للدول الغربية. وقد تصحب هذه التبعية تبعية أخرى أخطر وأعقد وهى: التبعية القيمية والثقافية. كما أن الآثار الاجتماعية للسياسة التصنيعية التجميعية غير محمودة على مستقبل الشباب والوطن والتعليم التقني والمهني. إذ سيجد الشباب أمامهم سلعاً أو منتجات جاهزة بوهم أنها صناعة محلية أو وطنية مما يشجعهم على التنشئة الاجتماعية الاستهلاكية. وفى المقابل تسير حركة التعليم التقني والفني بعيداً عن الأهداف التنموية الصناعية.

ولا يخفى على صناع القرار الصناعي في السعودية والمجتمع المسلم بصفة عامة أن السياسة التصنيعية التجميعية سياسة سلبية في تشكيل القيم الصناعية اللازمة للنهضة الصناعية. ومن هذه المؤشرات السلبية تجاور الصناعة التجميعية المحلية مع الصناعة الإبداعية الغربية في السوق المحلى. فيشعر البائع المتمرس بالفارق الكبير في الجودة بين التجميع والإبداع في السلعة المعروضة. لهذا عبر الحس الشعبي الشائع عن هذا الفارق بكلمتين معبرتين " أصلى" و"غير أصلى ".

ويدخل في هذا الإطار مسألة أخرى تتعلق بما يمكن تسميته: ضعف الوعي التقني. وضعف الوعي التقني ظاهرة نشأت من صنع الدعاية الغربية التقنية من ناحية ومن الميل الشعبي إلى شراء التقنية الغربية أكثر من تشجيع الإبداع التقني المحلى من ناحية أخرى. ولقد ترتب على هذه الظاهرة الخلط بين المستويات التقنية. بحيث أن معنى التقنية الفائقة أو التقنية عالية التعقيد والأداء يختلف في السياق الثقافي بين المجتمع الغربي وغير الغربي. [٤٠]

ونجد هذا المعنى في المجتمع الغربي يعنى بوضوح تقنيات الفضاء والكومبيوتر والهندسة الوراثية والطبية والعسكرية والكيميائية وصناعة السفن والطائرات المدنية. في حين يدل هذا المعنى في المجتمع غير الغربي – سيما المجتمع المسلم – على الصناعة غير الخدمية أو الوسائط التقنية ذات الوظائف المحسنة مثل: ماكينات التصوير والطباعة وحفر الطرق وأدوات المطبخ الحديث.

وهنا فإن مسألة المنافسة بين المجتمع الصناعي والمجتمع نصف الصناعي أو مجتمع الصناعة غير الخدمية ليست لها معنى حقيقي أو وجود ملموس في العلاقات بين الطرفين. ومن الممكن أن يستفيد المجتمع المسلم من علاقات التنافس الحقيقية بين القوى الصناعية العالمية الكبرى. وفى حالة المجتمع السعودي نقول: إنه يمكن

[40] حول الشرط الاجتماعية الثقافية للتفاوت في درجة التعقيد التقني أنظر المرجع التالي:

E. Braun ; technology in context. op cit

الاستفادة من الخبرات التقنية للآخرين في توطين صناعته الخدمية لو أحسن توظيف ما لديه من إمكانات اقتصادية وعقلية. خاصة وأن مبدأ التوطين التقني واضح في العقلية السعودية. وفى هذا الشأن يقول أحد خبراء التقنية في سابك: " تعلمت من واقع الخبرة أهمية وحيوية مبدأ توطين الأبحاث والتقنية. فالتقنية الخاصة بالآخرين والتي نحصل على ترخيص لاستعمالها هي تقنية مآلها الزوال حيث يمكن فقدها أو تغييرها. ولكن التقنية التي نطورها بأنفسنا هي ملك لنا ويمكننا السيطرة عليها طالما رغبنا بها ". [٤١] ومن الأفضل أن يقوم المجتمع السعودي بمرحلة تمهيدية للتحول إلى الصناعة الخدمية. وهذه المرحلة يمكن تسميتها: مرحلة الاحتكاك الصناعي بالآخر بالتحليل التقني لمنتجاته التقنية البسيطة والمتوسطة وعالية التعقيد الفني.

وهذه المرحلة أفضل بكثير من سياسة التصنيع القائمة على التجميع. وذلك لأن فكرة الاحتكاك الصناعي فكرة تقوم على تنشيط الفكر الإبداعي أو الابتكارى وتمرين الذات الوطنية على صناعة الشيء بالتقليد والتكرير. صحيح أن التقليد ليس هدفاً أو غاية تقنية في حد ذاته. لكن القدرة الفنية والصناعية المحلية على تكريره تعتبر خطوة أو مرحلة تؤدى حتماً إلى مرحلة الخلق والابتكار والإبداع الصناعي. وهذه المرحلة لو وصل إليها السعوديون فسيكون ذلك أوقع في العلاقات الصناعية مع القوى الصناعية الكبرى من ناحية وفهم لعصر العولمة والاستعداد للعيش فيه بشروطنا التقنية والثقافية أو بتطورنا التكنولوجي المتواصل من ناحية أخرى.

والله ولى التوفيق

[41] لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

عبد العزيز حمد العقيل و فيليب لنجامفلتر: قصة سابك: الناشر شركة سابك أمريكا ٢٠٠١م ص ٩٠

المراجع

أولاً المراجع العربية

١. أحمد الحسن ودونالد لوهيل، التقنية في الحضارة الإسلامية، ترجمة صالح خالد ساري، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات، الكويت ٢٠٠١

٢. ٢- التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والاقتصادية واحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية بالرياض، محرم ١٣٩٣ه

٣. السيد حنفي عوض، علم اجتماع العمل الصناعي، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨

٤. السيد عبد العاطى السيد، التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٦

٥. بوكانان: الآلة قوة وسيطرة، التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة، الكتاب ٢٥٩، الكويت ٢٠٠٠

٦. حسن طاهر داود: الحاسب وأمن المعلومات، معهد الإدارة العام، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠م

٧. سعد العبد الله الصويان: الثقافة التقليدية في المملكة العربية السعودية، الجزء الثالث، الحرف والصناعات، الطبعة الأولى، دار الدائرة للنشر والتوثيق، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠م

٨. سعد عيد مرسى بدر: عملية العمل: مدخل في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٩٢

٩. عبد العزيز حمد العقيل و فيليب لنجامفلتر: قصة سابك: الناشر شركة سابك أمريكا ٢٠٠١م

١٠.على عبد الرزاق الجلبى، علم اجتماع الصناعة، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩٩

١١.عمر بن حمود الحمود، من أجل صناعة لا تذروها الرياح في المملكة العربية السعودية، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة ٢٠٠٤

١٢.- فاروق العادلى، علم الاجتماع الصناعي، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٨٨

١٣- لى بيلن، التجربة الصينية فى التنمية، ترجمة وهدان محمد رشاد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٩١

١٤- محمد أزهر سعيد السماك: أساسيات الاقتصاد الصناعي، جامعة الموصل ١٩٨٤

١٥- محمد عبد الله المشخص: الجغرافيا البشرية المعاصرة للملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، دار كنوز المعرفة، جدة، ٢٠٠٤م

١٦- محمد فتحي عبد الهادي: المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م

١٧- نبيل على: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة الكتاب ١٨٤، الكويت ١٩٩٤

١٨- هانس بيتر مارتين وشومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، عالم المعرفة الكويت، ١٩٩٥

١٩- وزارة التخطيط السعودية، خطة التنمية السادسة، ١٤١٥ه

٢٠- وزارة الصناعة السعودية، الصناعة والكهرباء قفزات جبارة وإنجازات باهرة، ، بدون تاريخ

٢١- وزارة الصناعة السعودية، تطور الصناعة خلال مائة عام ١٣١٩- ١٤١٩

٢٢- يوسف حلباوى: الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، بدون تاريخ

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Castells M. ; the rise of the Network society ; Blackwell publishers, u. s. A 1996
2. Crook S. ; postmodernization chang in Advanced society. first published ،london New bury park New Delhi 1993
3. E Braun ; technology in context. Routledge london and New york 1988
4. -٤Fagin B. S. ; technology and the values of a liberal education, Academic Questions`vol 12 1999
5. A. Khan ; technology development and democracy limits of National innovation systems in the Age of postmodernism ،edward elgar ،U. S. A 1998
6. Miller. j and Cardy R ; technology and managing people: keeping the human Resoures journal of reserch vol 21 isse 3 2000
7. W. ; " tecnology and social chang " ; Routhledge ; kegan poul Ogburn london ; 1957
8. J. ; High technology and the competition state, Rouldge Peterson - 8
9. London and New york 1993
10. Salvaggio J. and Steinfield ; the information society ; Lawrence -9
11. Erlbaum Associat publishers New Jersy 1988

12. ," industrial sociology " megraw-Hill co ،New york 1957 E Schneider

13. Simpson L ; technology time and the conversations of modernity-11 Routledge New york london 19955

14. A. ; the third mave ; Bantam Books new york 1988 -12 Toffler

Consolidation of the industry in Saudi society

study on current manufacturing policy applied social

The industry sector is a crucial development sectors in Saudi Arabia. Since the establishment of the Ministry for industry and 1395 State supports manufacturing movement which has become essential and strategic target and follower of the Saudi manufacturing policy finds remarkable growth not only in the national gross income and output in the expansion of industrial activities and labour, civil and foreign capital attraction. It can be said: that the industry itself has become the modern Saudi society systems. when we refer to development plans or high rates of economic growth that includes a reference to a system of industry and its growing role in the development process, but modern industry system no longer mere hedonic and social demand and labour. but is based on the development of social life style and social values appropriate for what is called the industrial service service industry society. Here, this search is trying to shed light on the ability of current manufacturing policy shift from consumer

society to a society of information and knowledge and tools industry transition from manufacturing of tuberculosis.

And then you come here and research objectives are:

1- to reconsider the industrial planning beyond current industry plan focusing on physical or economic needs to satisfy cognitive needs.

2- Manufacturing transition from traditional economic project idea to the idea of cultural project that creates social participation in General say re cultural production and value across tools and SOA technology .